وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–
University of Mohamed el Bachir el Ibrahim
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون الاعلام الألي والانترنت

الموسومة بـــ:

معيقات التقاضي الالكتروني في الجزائر

اعداد الطلبة:
–سعودي عبد الرحمان
–شيباني سمير

تحت اشراف:
أ.د هدفي العيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
لعوارم وهيبة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
هدفي العيد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
كوسة حليمة	أستاذ مساعد قسم –ب–	مناقشة

السنة الجامعية 2024–2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): لسعود عبد الرحمن ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 105688662 ..... والصادرة بتاريخ 20/08/2022 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: معيقات المقاضي الإداري في الجزائر .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 26/05/2025 .....

25 ماي 2025

توقيع المعني (ة)

نذير بن محبوس

رئيس أمناء الضبط

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): تسيباني بسمير ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 182922207 والصادرة بتاريخ 2017/01/22 .....
المسجل(ة) بكلية / معهد حقوق وعلوم سياسية قسم حقوق .....
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: ضمانات المتقاضي في القانون الجزائري .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 26/05/2025

حرر للمصادقة على الإمضاء
تسيباني بسمير
بلدية رأس الوادي في 26 ماي 2025

توقيع المعني (ة)

رئيس المجلس الشعبي البلدي
العون المكلف
نور الهدى عبد الناصر

دائرة رأس الوادي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

أتقدم بجزيل الشكر الى:

-الله سبحانه وتعالي على إحسانه وتوفيقه وإمتنانه.

-الأستاذ الدكتور هدفي العيد على تفضله بالإشراف على مذكرتنا وعلى كل مساعداته وتوجيهاته السديدة التي قدمتها لنا طوال فترة إعداد هذا البحث.

-الأساتذة الكرام ومسؤولي كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

- عمال مكتبة الحقوق والعلوم السياسية.

الإهداء :

الحمد لله يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على من لا نبي

بعده.

اهدي هذه المذكرة الى والدتي الغالية ووالدي رحمت الله عليهما والى

جميع اخوتي واخواتي .

والى زوجتي الغالية التي وقفت معي في كل صغيرة وكبيرة وفي السراء

والضراء والى أبنائي زكرياء ويحي وإيناس

إلى من أنار لنا الطريق في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات جذرية في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ما أفضى إلى بروز عصر جديد يعرف بثورة تقنية المعلومات، حيث غمر السيل الهائل من البيانات والمعلومات مجالات الحياة كافة، وقد كان لهذا التطور أثر بالغ في العديد من الميادين، لا سيما في مجالات الإعلام والاتصال، مما أسهم في نشوء ما يعرف بمجتمع المعلومات، من بين أهم هذه المجالات التي شهدت تحولا ملموسا التجارة الإلكترونية، التعلم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية.

غير أن هذا التطور التكنولوجي، رغم فوائده الجمة، لم يخل من تحديات جسيمة، على رأسها الجرائم الإلكترونية التي تختلف في طبيعتها عن الجرائم التقليدية، خصوصا من حيث مسرح ارتكابها وعبورها للحدود، مما وضع منظومة العدالة الجنائية أمام تحديات كبيرة في ملاحقة الجناة وضبطهم، ولذا، شرع المشرعون في مختلف دول العالم بوضع نصوص قانونية صارمة تجرم هذا النوع الجديد من الجرائم.

غير أن النصوص القانونية الموضوعية وحدها لا تكفي لتحقيق الغايات المرجوة إذا ما لم تتزامن مع منظومة إجرائية مواكبة للتطور التقني، فالعدالة الحقة لا تتحقق إلا عبر عدالة إجرائية فعالة قادرة على التعامل مع المستجدات التقنية، وهو ما عكف المشرع الجزائري على الاهتمام به.

لقد استلهم المشرع الجزائري من التجارب الدولية الرائدة في تحديث المنظومة القضائية، إدراكا منه لأهمية بناء دولة القانون وتعزيز فعالية قطاع العدالة، وذلك من خلال إدماج التكنولوجيا الحديثة في صلب الإجراءات القضائية، عبر تبني مفهوم التقاضي الإلكتروني.

وقد شكل صدور القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة خطوة تأسيسية في هذا الاتجاه، غير أن التجسيد العملي لهذا النظام واجه عدة عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، تمثلت أساسا في ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص التأهيل الفني للموارد البشرية، إضافة إلى تحديات تأمين البيانات والمعلومات الإلكترونية.

وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد أظهرت الظروف الطارئة، وعلى رأسها جائحة كورونا، ضرورة الإسراع في تفعيل آليات التقاضي الإلكتروني لضمان استمرارية العمل القضائي دون المساس بحقوق المتقاضين وحرياتهم. وفي هذا السياق، جاء الأمر 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ليعكس بوضوح إرادة المشرع الجزائري في تجاوز العراقيل التي تعترض رقمنة العدالة، من خلال تبني تدابير تشريعية جديدة تهدف إلى تفعيل التقاضي الإلكتروني، وتكييف المنظومة القضائية مع متطلبات العصر الرقمي.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية موضوع رقمنة قطاع العدالة والتقاضي الإلكتروني من كونه يتناول أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام القضائي في العصر الحديث، وهو مواكبة التطورات التقنية المتسارعة لضمان تقديم خدمة قضائية فعالة وعادلة للمواطنين، إن الرقمنة تمثل خطوة أساسية نحو تحقيق سرعة الإنجاز القضائي، وتقليل الازدحام أمام المحاكم، وتسهيل وصول الأفراد إلى العدالة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية كجائحة كورونا التي فرضت تغييرات جذرية في آليات العمل القضائي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مراحل رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، وتحليل تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على فاعلية النظام القضائي، مع تسليط الضوء على المكاسب والتحديات التي صاحبت هذا التحول الرقمي.

أسباب ذاتية:

يرتبط اختياري لهذا الموضوع برغبتي الشخصية في فهم التحولات الجذرية التي يشهدها النظام القضائي الجزائري في ظل التطور التقني المتسارع، واهتمامي بتسليط الضوء على كيفية توظيف التكنولوجيا لخدمة العدالة وحقوق الإنسان، كما أنني أؤمن بأهمية دعم جهود تحديث القضاء والمساهمة في النقاشات القانونية حول تحسين أداء المحاكم، وتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة، وهو ما دفعني إلى التعمق في موضوع الرقمنة والتقاضي الإلكتروني.

أسباب موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في الأهمية القانونية والاجتماعية التي اكتسبها التقاضي الإلكتروني، خصوصا بعد تفشي جائحة كورونا التي كشفت الحاجة الملحة إلى تحديث الإجراءات القضائية واعتماد وسائل تقنية حديثة لضمان استمرارية العمل القضائي دون المساس بحقوق المتقاضين، كما أن تحديات تطبيق التقاضي الإلكتروني، سواء من الناحية التشريعية أو التقنية، تجعل من هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسة والبحث، لما له من أثر مباشر على تطوير منظومة العدالة وتحقيق دولة القانون.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء اعداد البحث محدودية المصادر المتخصصة في موضوع الرقمنة القضائية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى التحديات التقنية المتعلقة بفهم الأنظمة الرقمية المعقدة، كما تبرز الصعوبة في تقييم مدى فعالية التشريعات الحديثة بسبب قلة البيانات والإحصائيات المتوفرة عن تطبيق التقاضي الإلكتروني في الواقع العملي، إضافة إلى ذلك، يمثل التطور السريع للتكنولوجيا تحديا مستمرا يستوجب متابعة مستمرة لمواكبة المستجدات وتأثيرها على قطاع العدالة.

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تنظيم التقاضي الالكتروني وما مدى فعالية الاجراءات القانونية المكرسة حاليا؟

الاسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التقاضي الالكتروني؟
- ما هي مبررات ومقومات التقاضي الالكتروني ؟
- ما هي أهم المعيقات التي تواجه التقاضي الالكتروني في الجزائر؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة برقمنة قطاع العدالة والتقاضي الإلكتروني في الجزائر، مع دراسة التجارب المقارنة لبعض الدول التي سبقت في هذا المجال، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي لاستنباط المعيقات والتحديات التي تواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني، إضافة إلى المنهج النقدي لتقييم مدى فعالية الحلول المقترحة في مواجهة هذه الصعوبات وتحقيق العدالة الناجزة.

للاجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا دراستنا الى:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتقاضي الالكتروني

الفصل الثاني: واقع وافاق التقاضي الالكتروني في الجزائر

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتقاضي الالكتروني

تمهيد:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولا رقميا شاملا مس مختلف مجالات الحياة، ولم يكن القضاء بمنأى عن هذا التحول، إذ برز مفهوم "التقاضي الإلكتروني" كأحد أبرز أوجه العدالة الرقمية، بهدف تسهيل الوصول إلى القضاء، وتبسيط الإجراءات، وتخفيف العبء على المتقاضين والمؤسسات القضائية، وقد أفرز هذا النمط الجديد من التقاضي جملة من التساؤلات القانونية والفقهية حول طبيعته ومشروعيته والأسس التي يقوم عليها، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر التي تسعى إلى تطوير منظومتها العدلية عبر إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل المحاكم، رغم التحديات التي قد تواجه تطبيقه.

وللإحاطة بهذا الموضوع، ارتأينا تخصيص هذا الفصل لتأصيل الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني، من خلال التطرق إلى تعريفه، وبيان طبيعته القانونية، واستعراض مبررات ظهوره، إضافة إلى تحديد أبرز المقومات الضرورية لنجاحه.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين:

- نتناول في المبحث الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني، من خلال الوقوف على تعريفاته المختلفة: اللغوية، الفقهية، والقانونية، ثم بيان طبيعته القانونية من حيث خصائصه والأساس القانوني الذي يستند إليه، خصوصا في التشريع الجزائري.
- أما المبحث الثاني، فنخصصه للحديث عن مبررات ومقومات التقاضي الإلكتروني، حيث نبرز دوافع الاتجاه المؤيد لاعتماد هذا النمط من التقاضي، كالتقليل من الجهد والوقت، والتسريع في الإجراءات، كما نعرج على أهم المقومات التشريعية والتقنية والبشرية التي يفترض توافرها لضمان نجاح تطبيقه على أرض الواقع.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

مع تنامي الحاجة إلى تطوير أساليب التقاضي التقليدية، ظهر مفهوم التقاضي الإلكتروني كاستجابة معاصرة للتحديات التي تواجه العدالة في ظل الثورة الرقمية، حيث أضحى من الضروري تحديد المقصود به وتمييزه عن غيره من المفاهيم المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في المجال القضائي، ويتطلب ذلك الوقوف أولا على المعنى اللغوي للتقاضي الإلكتروني لفهم أصل المصطلح، ثم استعراض التعريفات الفقهية التي قدمها الباحثون والدارسون في هذا المجال، وأخيرا التطرق إلى التعريف القانوني من خلال ما ورد في بعض التشريعات والأنظمة المقارنة، لذا، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين: نخصص المطلب الأول لتعريف التقاضي الإلكتروني من خلال ثلاثة فروع تتناول التعريف اللغوي، والفقهي، والقانوني، بينما نتناول في المطلب الثاني طبيعته القانونية، عبر التركيز على خصائصه الجوهرية والأساس القانوني الذي يستند إليه في التجربة الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف التقاضي الالكتروني

يعتبر تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني خطوة أولية وأساسية لفهم هذا النظام القضائي الحديث، إذ يساعد التمييز بين المعنى اللغوي والفقهي والقانوني على بناء تصور دقيق عنه، ويمهد لدراسة طبيعته وأحكامه القانونية.

الفرع الأول: التعريف اللغوي

لفهم مصطلح التقاضي الإلكتروني، من الضروري البدء بتحديد معناه اللغوي، إذ يشكل الأساس الأول لفهم دلالاته الاصطلاحية والفقهية والقانونية.

التقاضي مشتق من مادة "قضى" و"القضاء"، وأصله "قضائ"، إذ ينسب إلى الفعل "قضيت"، جمعه "الأقضية" و"القضايا"، ويقال: "استقضى فلان" أي طلب منه أن يكون قاضيا يفصل بين الناس.

أما من حيث اللغة، فالتقاضي يعني القبض، لأنه صيغة تفاعل من الفعل "قضى"، ويقال: "تقاضيت ديني" و"اقتضيته"، أي استوفيته وأخذته[1].

وبذلك يكون التقاضي مشتقا من الفعل "قضى" على وجه المصدرية المطلقة، مثل قولنا: "قضى يقضي قضاء وتقاضيا"، ويراد بالتقاضي اصطلاحا رفع النزاع إلى الحاكم للفصل فيه وإصدار الحكم المناسب، [2]

الفرع الثاني: التعريف الفقهي:

في سياق التطور التكنولوجي السريع، حاول الفقهاء تحديد مفهوم "التقاضي الإلكتروني" من خلال دراسة كيفية استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية، مما يساهم في تحسين فعالية النظام القضائي.

التقاضي الإلكتروني هو نتاج طبيعي للتطور المستمر في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث نشأت فكرة الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى تحويل الخدمات والمعلومات المقدمة للأفراد من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الرقمي عبر الإنترنت، ويأتي هذا التحول كجزء من جهود تحسين أداء المؤسسات القضائية سواء في تقديم الخدمات الإدارية أو الفصل في القضايا.

وقد تناول الفقه تعريفات متعددة لهذه التقنية، ولعل أبرزها يتمثل في عملية إرسال مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يقوم الموظف

[1]–ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، ب، س، ن ص 3665.

[2]–هدى عبدلي الكعابي، محمد الجراوي، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية، ب، ذ.م، عدد1، 2016، ص138.

المختص بمراجعة هذه المستندات واتخاذ قرار بشأن قبولها أو رفضها، مع إرسال إشعار للمتقاضي لإبلاغه بمصير مستنداته، هذه العملية تساهم في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة النظام القضائي، [1]

يمكن القول إن مفهوم التقاضي الإلكتروني يشير إلى استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة في العملية القضائية، بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل وتسيير إجراءات التقاضي، وقد تكون هذه الاستفادة جزئية أو شاملة، وهو ما يعرف بالتقاضي بوسائل إلكترونية أو المحكمة الإلكترونية أو المحكمة الافتراضية، ويعني ذلك الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات القانونية بالطريقة التقليدية الروتينية إلى تقديمها بشكل إلكتروني عبر الإنترنت، [2]

وفي السياق ذاته، عرف بعض الفقهاء التقاضي الإلكتروني بأنه الحصول على الحماية القضائية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية التي تساند العنصر البشري، مع اتباع إجراءات تقنية تضمن تحقيق المبادئ والضمانات الأساسية للتقاضي، وذلك ضمن إطار حماية تشريعية تراعي القواعد والمبادئ العامة المنصوص عليها في قوانين المرافعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية، [3]

كما عرف فريق آخر من الفقهاء التقاضي الإلكتروني أو ما يسمى "التقاضي عن بعد" بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، يتم بعد ذلك فحص هذه المستندات من قبل الموظف المختص، الذي يقوم بإصدار قرار بقبولها أو رفضها، وإرسال إشعار إلى المتقاضي لإعلامه بما تم اتخاذه بشأن هذه المستندات.

---

[1]– خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامع، الطبعةالأولى، 2007، ص 14.

[2]– أحمد هندى التقاضي الالكتروني استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 17.

[3]–اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، كلية القانون الجامعة القادسية العراق 2014، ص 04.

اتجه فريق من الفقه إلى تعريف التقاضي عن بعد بأنه: "سلطة تمنح لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين للنظر في الدعاوى ومباشرة الإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية حديثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة العناصر والأدوات، تقوم على تقنيات شبكة الإنترنت وبرامج الملفات الإلكترونية، بغرض نظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام، سعيا لتحقيق سرعة البت في القضايا وتيسير الإجراءات على المتقاضين."[1]

كما عرف أيضا بأنه: "تمكين مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين من نظر الدعاوى ومباشرة إجراءات التقاضي عبر وسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن إطار أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة، تعتمد على تقنية شبكة الإنترنت وبرامج إدارة الملفات الإلكترونية، بهدف سرعة الفصل في القضايا وتسهيل المعاملات على أطراف الخصومة."[2]

ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن التقاضي الإلكتروني يتيح للمحامين والمتقاضين تقديم المستندات إلكترونيا بدلا من التعامل مع الكميات الهائلة من الوثائق الورقية التي تزدحم بها قاعات وغرف المحاكم، مما يسهم في تعزيز كفاءة عمل المحاكم، كما يوفر النظام إمكانية تقديم واستلام المستندات على مدار الساعة، بما في ذلك أيام الإجازات والعطلات الرسمية.

وبناء عليه، يمكن تعريف التقاضي الإلكتروني بأنه: "مباشرة الدعوى القضائية والفصل في المنازعات باستخدام وسائل الاتصال السمعية والبصرية الإلكترونية عن بعد."

[1]–هادي حسين الكعبي نصيف جاسم الكرعاوي " مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول السنة الثامنة، 2016، ص 282–283.

[2]– محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 22.

الفرع الثالث: التعريف القانوني

مع تزايد استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات، أصبح من الضروري تحديد "التقاضي الإلكتروني" من منظور قانوني، حيث يساهم هذا التعريف في توضيح كيفية تنظيم وتكييف هذه الوسيلة الحديثة ضمن إطار التشريعات القانونية.

قام المشرع الجزائري بتنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني في القضايا الجزائية ضمن الكتاب الثاني مكرر، الذي يحمل عنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"، وذلك في الباب الأول الذي يتناول الأحكام العامة، بداية من المادة 441 مكرر وصولا إلى المادة 441 مكرر 11 وفقا للأمر رقم 20-04، [1]

وعند مراجعة مواد هذا الكتاب الثاني مكرر، يتضح أن المشرع لم يحدد تعريفا دقيقا لنظام التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية، نظرا لأن وضع التعاريف ليس من أولوياته، بل ترك هذه المهمة للفقه القانوني، كما لم يتناول المشرع الجزائري تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني في القانون رقم 15-03 الخاص بعصرنة العدالة،[2] ولم يرد تعريفه أيضا في القانون رقم 15-04 الذي ينظم القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، [3]

ومن اللافت أن المشرع الجزائري أطلق عدة تسميات مختلفة على نظام التقاضي الإلكتروني في القضايا الجزائية، حيث وصفه أحيانا بنظام "استعمال وسائل الاتصال

[1]-الأمر رقم 20-04، مؤرخ في 30-08-2020، الموافق عليه بالقانون رقم 20-14 بتاريخ 22-10-2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66/155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق 08 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، ج ر العدد 48 المؤرخة في 10 يونيو سنة1966.

[2]-قانون رقم 15-03 مؤرخ في 1 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة ج ر ع 06 مؤرخ 10 فبراير2015 .

[3]-قانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ج ر، ع 6 مؤرخ في فبراير 2015.

المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"، وفي حالات أخرى أشار إليه بـــ "نظام استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية."[1]

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتقاضي الالكتروني

تعتبر الطبيعة القانونية للتقاضي الإلكتروني من المواضيع الهامة التي تستدعي دراسة دقيقة لفهم الأسس القانونية التي يقوم عليها هذا النظام، وذلك من خلال تحليل خصائصه ومبرراته القانونية، فضلا عن الأطر التشريعية التي تحكمه.

الفرع الأول: خصائص التقاضي الإلكتروني :

تتميز خصائص التقاضي الإلكتروني بسمات فريدة تميزها عن التقاضي التقليدي، حيث يعتمد هذا النوع من التقاضي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الإجراءات القضائية وتبسيطها، مما يستدعي تحديد أبرز هذه الخصائص لفهم كيفية تأثيرها على النظام القضائي.

يقوم التقاضي الإلكتروني على استخدام شبكة الاتصالات والمعلوماتية، وأبرزها شبكة الإنترنت، وعند مقارنته بالتقاضي التقليدي الذي يعتمد بشكل أساسي على العمل اليدوي، يتضح أن للتقاضي الإلكتروني العديد من الخصائص المميزة، ومن أبرزها ما يلي:

1، استبدال الوثائق الورقية بالوثائق الإلكترونية:

من أهم سمات إجراءات التقاضي الإلكتروني التخلي عن استخدام الوثائق الورقية في جميع الإجراءات والمراسلات بين أطراف النزاع، حيث تجرى هذه المراسلات بشكل إلكتروني بالكامل، وهذا يتماشى مع الهدف الأساسي من تطوير الوسائط الرقمية، وهو السعي نحو بناء مجتمع لا يعتمد على المعاملات الورقية،

[1]– أنظر المادة 441 مكرر، أمر رقم 66–155، قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

وبالتالي، فإن الدعائم الإلكترونية ستتولى مكان الدعائم الورقية بشكل نهائي، بحيث تصبح الرسائل الإلكترونية بمثابة السند القانوني الذي يمكن للأطراف الاعتماد عليه في حالة نشوء النزاعات، كما تعتبر دليلا من أدلة الإثبات الإلكترونية، [1]

علاوة على ذلك، فإن كافة المراسلات الإلكترونية في التقاضي الإلكتروني تعد السجل القانوني الوحيد المتاح لأطراف النزاع عند حدوث خلاف، ويترتب على هذا التحول تخفيض التعامل الورقي في المحاكم، وتقليل فرص فقدان المستندات، بالإضافة إلى تعزيز مستوى الأمان والسرية للسجلات داخل المحاكم.

-ضرورة وجود آليات رقمية لتفعيل التقاضي الإلكتروني :

أي إجراء قانوني يتطلب توفر آليات وميكانيزمات تقنية تتيح تنفيذه على أرض الواقع، وبالتالي، فإن التقاضي عن بعد أو ما يعرف بالمحكمة الإلكترونية يتطلب أيضا توفير أدوات رقمية تدعم تطبيقه بشكل فعال وعملي،

لذلك كان من الضروري تهيئة الإطار التشريعي عبر إصدار قوانين تتناسب مع هذا التوجه الحديث، ومن أبرز مميزات التقاضي الإلكتروني أنه يستغني تماما عن استخدام الوثائق والمستندات الورقية في جميع الإجراءات المتعلقة بأطراف الدعوى، حيث تتم جميع التعاملات بينهم بطريقة إلكترونية.

02-تسليم المستندات والعرائض إلكترونيا عبر شبكة الإتصال :

يقصد بتسليم الوثائق إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت عملية تنزيل البرامج أو البيانات إلى الحاسوب الخاص بالمستخدم، بحيث يتم نقل الوثائق مباشرة عبر الشبكة دون الحاجة

[1]-القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2012، ص 98.

إلى التعامل مع الوسط الخارجي، وتعد هذه العملية معاكسة لمفهوم التحميل عن بعد، الذي يعني إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر، [1]

ويعرف هذا النوع من تسليم الوثائق عبر الإنترنت بمصطلح "التسليم المعنوي" أو "التنزيل عن بعد"، ويراد به استقبال أو نقل أو تحميل برنامج أو بيانات عبر الإنترنت إلى جهاز المستخدم، مما يسمح بنقل الملفات والمستندات إلكترونيا دون الحاجة إلى وسائل تقليدية.

03-سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي:

يسهم نظام التقاضي عبر الإنترنت بشكل كبير في تسريع إتمام إجراءات الخصومة بين الأطراف، حيث تتم عمليات إرسال واستلام المستندات والمذكرات إلكترونيا، دون اضطرار أطراف الدعوى إلى الحضور المتكرر إلى المحكمة، وهو ما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والنفقات، إلى جانب المساهمة في تخفيف الازدحام وتقليل الضغط على قاعات المحاكم، [2]

04-إعادة هيكلة قطاع العدالة عن طريق عصرنته قصد تحسين الأداء فيه وتقليل الإجراءات :

يعد التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في مجال العدالة القضائية، نظرا لأهميته الكبيرة في تبسيط وتسريع إجراءات التقاضي، فضلا عن دوره في تسهيل الوصول إلى المعلومات والاطلاع عليها بسهولة، مما يساهم في تحسين جودة النظر في القضايا والفصل فيها، وستنعكس هذه المزايا بشكل إيجابي على أداء المحاكم، حيث ستعمل على تذليل العقبات التي تواجه النظام القضائي التقليدي، والتي تتمثل في بطء الإجراءات وصعوبة حصول المتقاضين على حقوقهم بشكل كامل.

---

[1]-ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس المدية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2019، ص125.

[2]-خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 45.

5-تبسيط الإجراءات لشركاء العدالة، وخاصة المحامين:

في النظام التقليدي للتقاضي، كان على المحامين بذل جهد كبير في تسجيل القضايا ومتابعتها، ومع ذلك، فقد أسهمت شبكة الاتصالات والمعلوماتية من خلال التقاضي الإلكتروني في تبسيط الإجراءات وتيسيرها على المحامين، مما خفف من الأعباء التي كانوا يواجهونها في النظام التقليدي.

06-إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني :

لا يعتبر التوثيق الكتابي دليلا كاملا للإثبات في المعاملات التقليدية إلا إذا كان موقعا بخط اليد، بينما يعتمد التقاضي الإلكتروني على المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني[1] كوسيلتين رئيسيتين للإثبات، فالمستند الإلكتروني يعد المرجع الأساسي لتحديد ما تم الاتفاق عليه بين طرفي النزاع ولتوضيح التزاماتهم، بينما يضفي التوقيع الإلكتروني الحجية القانونية عليه، مما يعزز موثوقيته، [2]

يكتسب التقاضي الإلكتروني أهمية بالغة في عصرنا الحالي، حيث يساهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد للوصول إلى الحقوق بأبسط وأسهل الطرق، خاصة في ظل الثورة العلمية التي نشهدها، والتي أحدثت تحولات جوهرية في مجال الاتصالات عبر الإنترنت، فعندما يتمكن أطراف النزاع من الاطلاع على قضاياهم من مكاتبهم عبر الإنترنت، ويتمكن القاضي من الاستفادة من أحدث البرامج القانونية التي تحتوي على آلاف النصوص والاجتهادات القضائية، فإنه يصبح بالإمكان إصدار الأحكام بطريقة أسرع وأكثر دقة، مما يهيئ بيئة ملائمة لتحقيق العدالة.

7-الاعتماد على الوسيط الإلكتروني:

يعد وجود وسيط إلكتروني ضرورة أساسية لضمان فعالية نظام التقاضي الإلكتروني، ويتمثل هذا الوسيط في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية

[1]-خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، المرجع السابق، ص 16.

[2]-عثمان ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، المرجع السابق، ص 218.

الإنترنت أو بشبكة اتصال خارجية خاصة مثل "الإكسترانيت"، حيث يتيح نقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية بشكل فوري، بغض النظر عن المسافة الفعلية بين أطراف النزاع.[1]

الفرع الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر

يعد الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر عنصرا حيويا لفهم كيفية تنظيم هذا النظام في إطار التشريعات الوطنية، حيث تبرز الحاجة إلى تحديد الإطار القانوني الذي يسمح بتطبيق التقاضي الإلكتروني بشكل قانوني وآمن بما يتماشى مع المبادئ الدستورية والحقوقية.

تستند فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر إلى أساس قانوني مستمد من كل من التشريع الدولي والتشريعات الداخلية،

أولا: الأساس القانوني الدولي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

نعرض فيما يلي أبرز الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والتي تناولت ضمن أحكامها فكرة التقاضي الإلكتروني كآلية معتمدة في إجراءات التحقيق وسماع الشهود، وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أبرز وأول النصوص الدولية التي نظمت هذا الجانب، حيث أشارت إلى استخدام تقنية "المؤتمرات المرئية Videoconference "ضمن أحكام المادة 18، الفقرة الثامنة عشرة، وقد ورد فيها ما يلي:

بناء على طلب من دولة طرف أخرى، يمكن عقد جلسة استماع عن طريق تقنية الفيديو إذا تعذر أو لم يكن من المناسب حضور الشخص المعني شخصيا إلى إقليم الدولة الطرف الطالبة، كما يجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى سلطة قضائية تابعة

[1]–خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 101–102.

للدولة الطالبة إدارة جلسة الاستماع، على أن تخضع لإشراف سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب".[1]

ثانيا: التشريع الداخلي للتقاضي الالكتروني في الجزائر

عند الرجوع إلى الإطار التشريعي الداخلي للجزائر، نجد مجموعة من القوانين التي تناولت موضوع عصرنة المرافق العامة، لاسيما تلك التي تندرج ضمن المرافق السيادية للدولة، ونظرا لأن الدراسة تركز تحديدا على التقاضي الإلكتروني، فإننا سنقتصر على استعراض المستجدات التشريعية المتعلقة بهذا المجال دون التطرق إلى غيره.

وفي هذا السياق، نجد:

- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة،[2]
- الأمر رقم 15-02 الذي يعدل ويتمم قانون الإجراءات الجزائية. [3]

[1] المرسوم الرئاسي رقم 02-55، المتضمن التصديق بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، المؤرخ في 05 فيفري 2002،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002، العدد 09، ص 61.

*سنقوم فقط باستعراض المواد التي تطرقت لفكرة التقاضي الالكتروني، لنوضح بأن الجزائر سايرت التطور التكنولوجي والركب العالمي، من خلال تبنيها فكرة التقاضي الالكتروني في تشريعاتها، دون الخوض في الإجراءات المتعلقة به.

[2] القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في أول نوفمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015، العدد 06، ص 04.

[3] الأمر رقم 15-02،، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المؤرخ في 23 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40، ص 28.

1- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة:

يعتبر صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة خطوة متواضعة لكنها إيجابية بالنسبة للجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى التي ما تزال تعتمد على الوسائل التقليدية في إدارة عملية التقاضي.

وقد تضمن هذا القانون ست عشرة مادة، تناولت فكرة التقاضي الإلكتروني، حيث نصت البنود الثلاثة من أحكام المادة الأولى على ما يلي:

- إنشاء منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل،
- اعتماد إرسال الوثائق والمحررات القضائية إلكترونيا،
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

وفي إطار تطوير قطاع العدالة، جاءت المادة الثانية لتشير إلى تنظيم القضاء العدلي والإداري، بما في ذلك محكمة التنازع .[1] كما أكدت المادة التاسعة أن الجزائر تبنت فعليا فكرة التقاضي الإلكتروني عبر التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالوسائل الإلكترونية[2].

وتضمنت المادة 14 تأكيدا إضافيا على ذلك، حيث نصت على أنه: "إذا استدعت المسافة البعيدة أو تطلب حسن سير العدالة، يمكن استجواب الأطراف وسماعهم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد".

أما المادة 15، فقد حددت نطاق استعمال هذه التقنية في ثلاث فقرات، جاء فيها: "يجوز لقاضي التحقيق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد لاستجواب أو سماع شخص أو لإجراء مواجهات بين عدة أشخاص، كما يمكن لجهة الحكم أن تستخدم هذه التقنية

[1] المادة 02 القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة:"تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع."

[2] المادة 09 القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة:"...يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الالكتروني..."

لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء، وبالنسبة لقضايا الجنح، يجوز للجهة القضائية أن تعتمد نفس الوسيلة لتلقي تصريحات المتهم المحبوس، بشرط موافقة المعني بالأمر والنيابة العامة".

حددت المادة 16 من التشريع الجزائري مكان إجراء التقاضي الإلكتروني، حيث نصت على أن الاستجواب أو السماع أو المواجهة تتم عبر تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مقر المحكمة الأقرب إلى مكان إقامة الشخص المطلوب سماعه، وذلك بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، ويتولى وكيل الجمهورية التحقق من هوية الشخص الذي يجري سماعه، ويحرر محضرا بذلك، أما إذا كان الشخص المسموع محبوسا، فتجرى المحادثة المرئية عن بعد من داخل المؤسسة العقابية التي يقضي فيها محكوميته.

إضافة إلى ذلك، تناولت الأحكام الأخرى في التشريع الجزائري موضوع استخدام الإنترنت في مجال التقاضي، بما في ذلك طرق الإرسال وغيرها من الجوانب ذات الصلة.

2- الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية

تم إدراج تقنية التقاضي الإلكتروني ضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم، في الفصل السادس تحت عنوان "حماية الشهود والخبراء والضحايا"، وذلك ضمن الباب الثاني المتعلق بـــ "التحقيقات"، في الكتاب الأول الذي يتناول "مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق[1]."

وقد نصت المادة 65 مكرر 27 على أنه يجوز لجهة الحكم، سواء تلقائيا أو بناء على طلب أحد الأطراف، سماع الشاهد مع إخفاء هويته، وذلك من خلال وسائل تقنية تضمن

[1]الأمر رقم 15-02،، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المؤرخ في 23 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40، ص 28.

عدم الكشف عن هويته، بما في ذلك استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أو أساليب أخرى تحول دون التعرف على الشخص وصوته، [1]

بذلك، يتضح أن المشرع الجزائري قد أحدث تطورا ملحوظا في منظومته القانونية عبر إدماج التقاضي الإلكتروني، مما يعكس حرصه على مواكبة المستجدات التقنية لتعزيز العدالة.

المبحث الثاني: مبررات ومقومات التقاضي الالكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني من الحلول الحديثة التي تساهم في تحسين فعالية النظام القضائي، ويتطلب تطبيقه وجود مبررات قوية تدعمه ومقومات أساسية تضمن نجاحه، في هذا المبحث، سنستعرض أهم المبررات التي تدفع إلى تبني التقاضي الإلكتروني، بالإضافة إلى المقومات التشريعية، التقنية والبشرية التي تشكل أساسا لاستمراريته وفاعليته.

المطلب الأول: مبررات الاتجاه المؤيد لفكره التقاضي الالكتروني

تتعدد المبررات المؤيدة لفكرة التقاضي الإلكتروني، حيث يرى الكثيرون أن استخدام التكنولوجيا في النظام القضائي يعد خطوة ضرورية لتحسين الأداء وتسريع الإجراءات، في هذا المطلب، سنستعرض أبرز الأسباب التي تدفع إلى تبني هذا النظام وتجعله خيارا موائما للتحديات المعاصرة في القضاء.

"يهدف التوجه نحو التقاضي الإلكتروني إلى تحقيق عدة مزايا، منها توفير الوقت والجهد للقضاة، وتحسين بيئة العمل داخل الجهاز القضائي، وتسريع وتيرة الإجراءات القضائية لصالح المتقاضين ومحاميهم".

[1] المادة 65 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

الفرع الأول: توفير الوقت والجهد بالنسبة للقضاة والمحامين

إن استخدام نظام التقاضي الإلكتروني يعد وسيلة فعالة لتسهيل العمل القضائي، حيث يوفر الجهد والوقت على القاضي في توضيح متطلبات المحكمة للخصوم، إذ يتلقى الدعوى إلكترونيا عبر البريد الإلكتروني، وكذلك جميع الإجراءات المرتبطة بها.

كما أن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة يساهم في زيادة عدد القضايا التي يمكن للقاضي النظر فيها خلال اليوم الواحد، نظرا لتعامله مع المستندات الإلكترونية [1] بدلا من الأوراق التقليدية.

وعن طريق تطبيق مفهوم المحكمة الإلكترونية، يستطيع المحامي الدخول إلى موقع المحكمة من مكتبه الخاص، والاطلاع على القضايا المسجلة إلكترونيا بدراستها دون الحاجة إلى التنقل، مما يؤدي إلى توفير الوقت وزيادة الكفاءة لديه، كما يسهم في رفع مستوى مهنة المحاماة.

وبجانب ذلك، تخفف المحكمة الإلكترونية من الاكتظاظ المعروف في أروقة المحاكم، سواء بالنسبة للمتقاضين أو المحامين أو الشهود والخبراء، وتقلل من الخلافات والمشاحنات بين أطراف النزاع، خاصة في القضايا الحساسة مثل قضايا الأحوال الشخصية.

وأخيرا، فإن آلية العمل في المحكمة الإلكترونية تمنع أي طرف من الادعاء بتحريف كلامه أو إضافة شيء عليه أو حذف جزء منه خلال مراحل الدعوى المختلفة، مما يسهل سير العدالة ويزيد من دقة الإجراءات القضائية [2].

---

[1]–جمال عبد الله، المحكمة الالكترونية، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثالث حول " التحول الرقمي والمعرفة القانونية " مركز المعلومات القانونية في الجامعة اللبنانية، بتاريخ 08–09 نوفمبر 2018، بيروت، ص 03 متوفر على الرابط التالي: http/www.Linkedincom.

[2]– زعزوعة نجاة بن قلة ليلى المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص41.

الفرع الثاني: التسريع في الإجراءات

يعد **التسريع في الإجراءات** من أبرز المزايا التي يقدمها التقاضي الإلكتروني، حيث يسهم في تقليص الوقت المستغرق في معالجة القضايا وحسم النزاعات، هذا الفرع يتناول كيفية تأثير التقنيات الحديثة في تسريع إجراءات التقاضي وتخفيف العبء على المحاكم.

يعد التقاضي الإلكتروني وسيلة حديثة تساهم في تعزيز أمن سجلات المحكمة، حيث يسهل اكتشاف أي تعديل أو حذف فيها، إضافة إلى توفير إمكانية الوصول إليها بكل سهولة، [1] كما يسهم في الاستغناء عن الأرشيف الورقي الضخم واستبداله بالمستندات الإلكترونية المخزنة على أقراص ممغنطة مع الاحتفاظ بنسخ احتياطية، مما يقلل الحاجة إلى المساحات التخزينية، [2]

إلى جانب ذلك، يساعد الأرشيف الإلكتروني في حماية الملفات من التلف من خلال الاعتماد على الدعامات الإلكترونية المنصوص عليها في قانون التوقيع الإلكتروني، [3] كما يساهم في تسريع عملية إصدار الأحكام القضائية إلكترونيا وتسهيل تنفيذها، وهو ما يعززه دور التحكيم الإلكتروني في فض منازعات التجارة الإلكترونية.

من أبرز مزايا التحكيم الإلكتروني أنه يجنب الأطراف عناء التنقل بين الدول لحضور الجلسات وتبادل المستندات، إذ تتم هذه الإجراءات إلكترونيا بشكل فوري عبر الشبكة

[1]– خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، السنة 2020، ص 91.

[2]–محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم المرافعات، مصر، 2019، ص 171.

[3]–ناصر بن زيد بن داود، حوسبة التقاضي – المحكمة الالكترونية –، المقال منشور على موقع مركز الدراسات القضائية التخصصي، الموقع الالكتروني www.cojss.com بتاريخ 06-12-2008، تاريخ الدخول 03-05-2025 على الساعة11:00.

المعلوماتية،[1] مما يؤدي إلى تقليل تكاليف السفر، ويقال إنه بالإمكان تشكيل هيئة التحكيم صباحا، وعقد الجلسات ظهرا، والمداولة عصرا، ثم إصدار الحكم مساء، [2]

كما أن سرعة إصدار الأحكام تعد ميزة أساسية في التحكيم الإلكتروني، حيث يمكن تقديم الوثائق عبر البريد الإلكتروني، والتواصل المباشر مع الخبراء أو المحكمين من خلال الإنترنت أو مراكز التحكيم الإلكتروني للحصول على الأحكام الموقعة، كل هذه العوامل تجعل هذا النظام الحديث أكثر كفاءة مقارنة بالقضاء التقليدي.

وعليه فان هذا النظام الحديث يتميز بمجموعه من المزايا والفوائد التي تجعله أفضل بكثير من القضاء الكلاسيكي.

المطلب الثاني: مقومات التقاضي الالكتروني

تتطلب مقومات التقاضي الإلكتروني توافر مجموعة من العناصر الأساسية لضمان نجاح تطبيقه، سواء كانت هذه المقومات تشريعية، تقنية، أو بشرية، في هذا المطلب، سنتناول أبرز هذه المقومات التي تشكل الأساس لتنفيذ هذا النظام بشكل فعال ومستدام.

الفرع الأول: المقومات التشريعية :

تعد المقومات التشريعية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها التقاضي الإلكتروني، حيث تحتاج هذه المنظومة إلى إطار قانوني محكم يحدد الإجراءات والحقوق والواجبات المتعلقة بكل الأطراف المعنية، في هذا الفرع، سنستعرض أهم التشريعات التي تساهم في تنظيم وتقنين هذا النظام في سياق قانوني يتماشى مع التطورات التكنولوجية.

---

[1]–عبد الحق كوريتي، التحكيم الالكتروني كالية لتسوية منازعات التجارة الالكترونية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2017، 51.

[2]–عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الالكتروني، ماهيته إجراءاته، آلياته في تسوية منازعات التجارة الالكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 52.

يعد من أهم مقومات التحول من نظام التقاضي الإداري التقليدي للتقاضي الإلكتروني هو التشريع يعد التشريع حجر الأساس في عملية الانتقال من التقاضي الإداري التقليدي إلى التقاضي الإلكتروني، إذ يستلزم ذلك وجود مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة التشريعية، تكون مواكبة للتطور التقني والعلمي، وتتيح استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، فالبيئة الإلكترونية بطبيعتها الخاصة تتطلب قواعد قانونية تتناسب مع خصائصها، [1]

إذن مراجعة القوانين الوطنية ضرورة حتمية للالتحاق بركب الدول المتقدمة في مجال تطبيق المحاكمة الإلكترونية ويكون ذلك بطريقتين[2]

تعد مراجعة التشريعات الوطنية أمرا لا بد منه لمواكبة الدول المتقدمة في تطبيق نظام المحاكمة الإلكترونية، ويمكن أن يتم ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

- **الأولى** :إلغاء القواعد التقليدية والعمل على إصدار قانون جديد ينظم إجراءات التقاضي الإلكتروني بشكل خاص ومباشر.
- **الثانية** :تكييف وتطوير القواعد القانونية التقليدية القائمة، وانتقاء ما يمكن تطبيقه منها على إجراءات التقاضي الإداري الإلكتروني، بدءا من تسجيل الدعوى عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة أو البريد الإلكتروني، مرورا بإجراءات المحاكمة، وانتهاء بصدور الحكم أو القرار الإداري وتنفيذ إجراءات الطعن سواء العادية أو غير العادية، وصولا إلى مرحلة التنفيذ.

[1]–ليلى عصماني نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخططالتنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران2، عدد 13، فيفري 2016، ص 177.

[2]–حازم محمد شرعة 2010 التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 57.

وبالتالي وضع ترسانة جديدة تتماشى والثورة التكنولوجية

يتطلب إدخال الوسائل الإلكترونية إلى مرفق القضاء وضع منظومة قانونية متكاملة تضبط استخدام هذه الوسائل، وتتمثل هذه الوسائل إما في أدوات وطرق لتطبيق القانون الإجرائي الذي يعنى بحماية القانون الموضوعي، أو كوسائل مباشرة لتحقيق هذه الحماية، وهذا الأمر يفرض، كما سبقت الإشارة، تدخلا تشريعيا يحدد مدى حجية الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية، وما يترتب عليها من آثار قانونية.

من بين العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التقاضي الإداري الإلكتروني، يأتي:

التشريع، حيث يتمثل في مجموعة القوانين المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية المختصة داخل الدولة،[1] لتكون ملزمة ومواكبة للتطور التقني والعلمي، يهدف هذا التشريع إلى استثمار وسائل الاتصال الحديثة في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر الشبكات الدولية، مما يضمن المشروعية القانونية لهذه الآلية ويساعد على تحقيق العدالة بما يتماشى مع متطلبات العصر.

1/ القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية

يعد إحدى الركائز المهمة في هذا المجال، فقد أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم **51/162** في جلستها العامة بتاريخ **16ديسمبر 1996**، بناء على اعتماد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وقد ورد في ديباجة هذا القانون أنه يهدف إلى مساعدة الدول في تطوير تشريعاتها لتنظيم استخدام بدائل إلكترونية للاتصال وتخزين المعلومات،[2] فضلا عن صياغة قوانين جديدة في حال عدم توفرها، مع الدعوة إلى

[1]–خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءات أمام المحاكم د ط، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008 ص 111.

[2]–الكعبي، هادي، والكرعاوي نصيف مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، "مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية"، المجلد الثامن، العدد الأول، العراق، جامعة بابل 2016، ص 280.

اعتماد هذا النموذج القانوني لتوحيد القواعد الخاصة باستخدام البدائل الإلكترونية للاتصالات التقليدية.

أما فيما يتعلق بالمصطلحات القانونية، فقد نصت **المادة الثالثة** على أن **رسالة البيانات** تشمل المعلومات المنتجة أو المرسلة أو المستلمة أو المخزنة عبر وسائل إلكترونية أو بصرية أو أي تقنية مشابهة، ومن أمثلتها تبادل البيانات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، البرق، التلكس، والنسخ البرقي.

كما أوضحت **المادة السادسة** أن اشتراط الكتابة في القانون يمكن تحقيقه عبر رسالة البيانات، شرط أن تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للاطلاع والرجوع إليها لاحقا، مما يضفي الشرعية على استخدامها كبديل للوثائق الورقية التقليدية، [1]

2/القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية بقرارها رقم 56/80 المؤرخ في 12 ديسمبر 2015، وهو القانون الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدوليUNCITRAL ، وتنص ديباجة القرار على أن الجمعية العامة تنصح جميع الدول الأعضاء بأن تأخذ بالقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى جانب القانون النموذجي المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي تم اعتماده عام 1996 وأكملت مواده عام 1998، وذلك عند وضع أو تعديل تشريعاتها الوطنية، نظرا لأهمية توحيـــد التشريعات التي تحكم البدائل غير الورقية للتواصل والاحتفاظ بالبيانات وتوثيقها، وبحسب المادة 2 فقرة ج من القانون، فإن "رسالة البيانات" تعرف على أنها المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستلم أو تخزن باستخدام وسائل إلكترونية أو ضوئية أو

[1]–خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 124.

تقنيات مشابهة، ومن ضمنها – دون حصر – تبادل البيانات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، والتلكيفونيـــك البرقي، والفاكس، ونسخ البرقيات، [1]

من ناحية أخرى، نصت المادة 68 الفقرة الثانية من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية نظام روما الأساسي – وباستثناء لمبدأ العلانية المنصوص عليه في المادة 67 منه – على جواز عقد أي جزء من إجراءات المحاكمة في جلسات سرية، أو السماح بتقديم الأدلة عن طريق وسائل إلكترونية خاصة أخرى، وذلك لحماية المجني عليهم والشهود أو حتى المتهم نفسه، [2]

الفرع الثاني: المقومات التقنية،

تعد **المقومات التقنية** من العوامل الحيوية التي تساهم في نجاح التقاضي الإلكتروني، حيث يتطلب هذا النظام توافر بنية تحتية تكنولوجية متطورة تضمن تنفيذ الإجراءات القضائية بشكل آمن وفعال، في هذا الفرع، سنتناول أهم التقنيات والأنظمة اللازمة لتفعيل التقاضي الإلكتروني وضمان استدامته.

يقصد بها العتاد المادي والمتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق التقاضي الإلكتروني تشمل هذه المتطلبات الأجهزة والمعدات الإلكترونية، بالإضافة إلى الاتصال بشبكة الإنترنت،[3], وتعد الأساس الفني الذي تقوم عليه بنية نظام التقاضي الإلكتروني، وتتمثل هذه البنية في العناصر التالية:

[1]–الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم /RES/A51/162 منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/:"

[2]–القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي https://www.uncitral.org :

[3]–بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مجلد 6 عدد2، 2021، ص21،

أولا: أجهزة الحاسب الآلي

يعد الحاسب الآلي جهازا إلكترونيا يتميز بالسرعة والدقة في أداء المهام المطلوبة، حيث يستقبل البيانات الإلكترونية، ويقوم بتخزينها ومعالجتها بطريقة منظمة ودقيقة، ليعرضها للمستخدم بصورة مبسطة وسهلة الفهم[1].

ومن غير الممكن تصور إتمام عملية رفع الدعوى أو إيداعها، أو تبادل العرائض والمستندات القضائية بين أطراف النزاع، دون وجود أجهزة الحاسوب التي تعد العمود الفقري لهذا النظام، [2]

ثانيا: إنشاء شبكة داخلية

تعتبر الشبكة الداخلية نظاما تقنيا يشبه الإنترنت، لكنه يعمل بشكل محلي لربط جميع أقسام وقاعات المحكمة ببعضها البعض، وتتيح هذه الشبكة لجميع موظفي المحكمة إمكانية التواصل الفوري فيما بينهم وتبادل البيانات وملفات الدعاوى إلكترونيا دون الحاجة إلى مغادرة مكاتبهم[3].

ويجهز داخل قاعة المحكمة حاسوب رئيسي يظهر ملف الدعوى للقاضي، في حين توزع أجهزة حاسوب أخرى في مواقع متعددة داخل المحكمة، تكون متصلة بالحاسوب الرئيسي، ومن خلال هذه المنظومة، يستطيع القاضي الإطلاع على ملف الدعوى وتسجيل الإجراءات بصريا، بينما تعرض محتويات الملف على الأجهزة الأخرى داخل القاعة

[1]– عيسات إبتسام، النظام القانوني للمحكة الإلكترونية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص الإدارة و المالية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، 2016/2017، ص21.

[2]–زبان محمد، التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا أنموذجا "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، مجلد 58 عدد 2 2021، ص 281.

[3]– يدان محمد، الإجراءات الاستعجالية في ظل أحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية 08/09، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 01، 2016.، ص 281.

وكذلك على شاشات المتقاضين أو الأطراف المشاركة عن بعد خارج المحكمة، وذلك ضمن مرحلتين محددتين[1]:

أ/المرحلة الأولى

:يتم تصوير وقائع الجلسة داخل قاعة المحكمة وبثها مباشرة على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمحكمة، مما يتيح للأطراف المعنية بالدعوى ولأي مواطن متابعة مجريات الجلسة، وذلك تطبيقا لمبدأ العلنية.

ب/المرحلة الثانية

:يتم تعزيز شفافية المحاكمة من خلال إتاحة ملف الدعوى إلكترونيا، حيث يمكن الوصول إليه عبر زر "علانية المحاكمة" الموجود في الموقع الرسمي للمحكمة، وفي حال قرر القاضي جعل الجلسة مغلقة، يتم إيقاف التصوير، ليستأنف بعد انتهاء الجلسة المغلقة[2].

المرحلة الثالثة: إنشاء السجل الإلكتروني

نظرا لاعتماد التقاضي الإلكتروني على المنظومة الرقمية بدلا من الوسائل الورقية، كان من الضروري إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تحفظ فيها جميع ملفات الدعاوى والوثائق القضائية، بدءا من تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي، [3]

يتم تخزين هذه البيانات وفق نظامين:

- الأول يشمل العرائض القضائية المتبادلة بين أطراف الدعوى.

الثاني يتضمن المحاضر الإلكترونية التي توثق جميع مراحل وإجراءات المحاكمة، [4]

[1]–عصماني ليلى، المرجع السابق، ص 219.

[2]– المرجع نفسه، ص 219.

[3]–أشرف 2 – أشرف جودة محمد محمود المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون العدد 35، الجزء الثالث، 2020، ص 85.

[4]– المرجع نفسه، ص 85.

رابعا: إنشاء موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الإنترنت

يعد الموقع الإلكتروني للمحكمة بمثابة بوابة رقمية تمكن الأفراد من الوصول إلى قضاياهم أو الدعاوى المتعلقة بهم، ومتابعتها والاطلاع على مجرياتها، فضلا عن إمكانية حضور الجلسات بشكل افتراضي، والمضي في الإجراءات القضائية دون الحاجة إلى الحضور الشخصي أو التنقل إلى مقر المحكمة.

كما يتيح الموقع للمتقاضين إمكانية التواصل المباشر مع موظفي المحكمة وطرح استفساراتهم، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من التكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية، [1]

خامسا: إنشاء بريد إلكتروني

يعتبر البريد الإلكتروني أداة رقمية محورية في إدارة إجراءات التقاضي الإلكتروني، إذ يستخدم في إرسال واستقبال مختلف أنواع البيانات، سواء أكانت نصوصا مكتوبة أو رسائل صوتية أو صورا.

كما يمكن من حفظ هذه الرسائل أو تحريرها أو طباعتها عند الحاجة، وتستخدم هذه الخدمة في سياق التقاضي الإلكتروني لتسجيل الدعاوى، أو إرسال واستلام التبليغات والأحكام القضائية، أو تبادل العرائض وغيرها من الوثائق ذات الصلة[2].

سادسا: الحماية المعلوماتية للبيانات الإلكترونية

نظرا لاعتماد التقاضي الإلكتروني على منظومة معلوماتية[3] تشكل مخزنا افتراضيا يحوي معلومات وبيانات ذات أهمية كبيرة، فإن تأمين هذه البيانات يعد أمرا بالغ الأهمية. وتتمثل الحماية الفنية في استخدام تطبيقات إلكترونية متخصصة تعمل على منع أي

---

[1]– حايطي فاطيمة، الحماية الإجرائية للحق في الخصوصية الرقمية في مواجهة الجريمة المعلوماتية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس المجلد: 07، العدد: 02، المدية الجزائر،2021.، ص 142.

[2]–ترجمان نسيمة المرجع السابق، ص 130.

[3]–المادة الثانية، القانون رقم 09/04 المؤرخ في 5 غشت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها، ج، ر، ج، ج الصادرة في 16 غشت 2009، عدد 47 ص 5.

محاولات قرصنة أو اختراق للمنظومة المعلوماتية، [1] وتشمل هذه الحماية أيضا تشفير البيانات والتحقق من هوية المستخدمين من خلال تخصيص أسماء مستخدمين وكلمات مرور خاصة للأشخاص المخولين بالدخول إلى موقع المحكمة الإلكتروني، بالإضافة إلى ضرورة الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبيانات لضمان استرجاعها عند الحاجة.

الفرع الثالث: المقومات البشرية

تعتبر **المقومات البشرية** من العوامل الحاسمة في نجاح التقاضي الإلكتروني، حيث يتطلب هذا النظام وجود كوادر مدربة ومؤهلة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بكفاءة في الإجراءات القضائية، في هذا الفرع، سنتناول أهمية العنصر البشري في تفعيل التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان فعاليته واستدامته.

يتمثل الإطار البشري المسؤول عن تطبيق التقاضي الإلكتروني في مجموعة من المختصين في المجالات التقنية، القانونية، والفنية، حيث يتعين على جميع المعنيين بقطاع العدالة، من قضاة ومحامين وموظفين، الإلمام بآليات تشغيل هذه الوسائل التكنولوجية والتعامل معها بفاعلية، "، [2]

أولا: القضاة المتخصصون في التقاضي الإلكتروني

يعرفون باسم "**القضاة المعلوماتيون**"، وهم قضاة يتولون إجراءات التقاضي عن بعد عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة، يقوم القاضي المعلوماتي بإدارة الجلسة من خلال التواصل الإلكتروني مع فريق من الموظفين المؤهلين في مجال التكنولوجيا، حيث يتم

[1]–عطار نسيمة رهانات تكنولوجيا الإعلام والإتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، عدد 6، 2016، ص 161.

[2]–بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر المرجع السابق، ص 16.

تجهيز أطراف النزاع وإجراء المحاكمة بحيث يستمع إليهم القاضي بالصوت والصورة أثناء تقديمهم للمرافعات الإلكترونية، [1].

لضمان نجاح هذا النموذج القضائي، يتوجب على القاضي أن يكون ملما بالعلوم المعلوماتية وقادرا على التعامل مع الوسائط الإلكترونية بكفاءة، لذلك، من الضروري إخضاع القضاة لبرامج تدريبية ودورات متخصصة لتعزيز مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا داخل المجال القضائي.

ثانيا: كتبة المواقع الإلكترونية

يمثل كتبة المواقع الإلكترونية فئة من كتاب الضبط الذين تلقوا تدريبا متخصصا ومكثفا في مجالات البرمجة، نظم إدارة المعلومات، وتصميم المواقع الإلكترونية، وتسند إليهم مهام متعددة، من أبرزها[2]:

1. تسجيل الدعاوى وإعداد الجداول الزمنية الخاصة بعقد الجلسات.
2. تنظيم جداول تقديم الدفوع واستيفاء رسوم التقاضي بشكل إلكتروني.
3. متابعة سير الدعاوى، والإشراف على عرض الجلسات، والتواصل مع أطراف النزاع لضمان حضورهم في الأوقات المحددة.
4. التحقق من هوية الحاضرين قبل منحهم صلاحية الدخول إلى موقع المحكمة لحضور الجلسات عن بعد.

ثالثا: إدارة المواقع والبرمجيون

تتكون هذه الفئة من مختصين في مجال البرمجيات وصيانة شبكات الحاسوب، ويناط بهم التعامل مع مختلف الأجهزة التقنية، وتتمثل مسؤولياتهم في متابعة الإجراءات التقنية خلال المحاكمات، وإصلاح الأعطال التي قد تطرأ على الأجهزة والمعدات، إلى جانب اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتفادي الأخطاء الفنية التي قد تعرقل سير العمل، كما

[1]–حايطي فاطيمة، المرجع السابق، ص 143.

[2]–حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 62.

يتولون مهمة تأمين الموقع الإلكتروني للمحكمة من محاولات القرصنة أو الاختراق، والحماية من الفيروسات التي قد تهدد سلامة النظام المعلوماتي [1].

رابعا: المحامي المعلوماتي

يقصد بالمحامي المعلوماتي ذلك المحامي المخول له قانونا برفع الدعاوى والترافع أمام المحكمة الإلكترونية، ويميز هذا الدور عن كتبة الضبط والقضاة، بضرورة امتلاك المحامي المعلوماتي لمهارات ومعرفة تقنية في علوم الحاسوب ونظم الاتصال، كما يشترط أن يكون متمكنا من استخدام الأدوات والتجهيزات الإلكترونية التي تتيح له أداء مهامه القانونية ضمن البيئة الرقمية، [2]

[1]–أشرف جودة محمد محمود ،المرجع السابق، ص 81.

[2]–ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص 132.

خلاصة

استعرض الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني، حيث تم تعريفه من خلال عدة جوانب، بدء من التعريف اللغوي والفقهي والقانوني، وصولا إلى الطبيعة القانونية لهذا النظام، كما تم تسليط الضوء على خصائص التقاضي الإلكتروني التي تميزه عن الطرق التقليدية، مع التركيز على الأساس القانوني الذي يدعمه في الجزائر.

تناول الفصل أيضا مبررات ومقومات التقاضي الإلكتروني، موضحا الأسباب التي تدفع نحو تبنيه، مثل تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف، إضافة إلى المقومات الضرورية لتنفيذه بنجاح، سواء كانت تشريعية أو تقنية أو بشرية، من خلال هذا الفصل، تم تقديم الفهم الأساسي لأسس التقاضي الإلكتروني وأهمية تطبيقه في النظام القضائي، تمهيدا لاستعراض واقع تطبيقه في الجزائر في الفصل التالي.

الفصل الثاني: واقع وافاق التقاضي الالكتروني في الجزائر

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري تحديث الأنظمة القضائية لتواكب هذه التغيرات، خصوصا مع تزايد الحاجة إلى تسريع الإجراءات وتقليل الوقت والجهد، يعد التقاضي الإلكتروني أحد أبرز الحلول المعاصرة التي يمكن أن تساهم في تطوير النظام القضائي، وتحسين فعاليته وكفاءته، خاصة في البلدان التي تسعى لتطوير مرفق القضاء مثل الجزائر.

يتناول هذا الفصل واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر ويستعرض تطور تطبيقاته المختلفة في المحاكم الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل التحديات والآفاق المستقبلية لهذا النظام في السياق المحلي، يبدأ المبحث الأول باستعراض واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر، حيث يتناول استخدام المحادثة المرئية عن بعد كأداة حديثة في إجراءات التقاضي، ثم يستعرض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الجزائرية، مع التركيز على التطبيق في المحاكم والجالس القضائي، وكذلك سير إجراءات الدعوى.

أما في المبحث الثاني، فيتم تقييم نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر من خلال استعراض الإيجابيات والسلبيات التي قد تواجه هذا النظام، بالإضافة إلى تحليل آثاره على النظام القضائي والمعيقات التي قد تقف أمام تطبيقه الكامل.

المبحث الأول: واقع التقاضي الالكتروني في الجزائر

يشهد العالم تحولا كبيرا في مختلف المجالات نتيجة للتطورات التكنولوجية، وهو ما أثر بدوره على النظام القضائي، حيث أصبح من الضروري إدخال التقنيات الحديثة في الإجراءات القضائية لتحسين أدائها، وفي الجزائر، بدأ التقاضي الإلكتروني يأخذ طريقه إلى التنفيذ بهدف تسريع الإجراءات القضائية وتيسير الوصول إلى العدالة، ورغم التحديات التي قد تواجه النظام القضائي المحلي، إلا أن التقاضي الإلكتروني أصبح أداة واعدة لإحداث نقلة نوعية في التعامل مع القضايا والنزاعات.

يتناول هذا المبحث واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر من خلال تحليل عدة جوانب تتعلق بتطبيقه واستخدامه في المحاكم، سيبدأ المبحث بتسليط الضوء على استخدام المحادثة المرئية عن بعد، ثم يتناول تطبيقات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الجزائرية، حيث يركز على تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم والجالس القضائي وأيضا في سير إجراءات الدعوى، مما يساعد في تقييم مدى استعداد النظام القضائي لاستيعاب هذا التطور التكنولوجي.

وصل عدد الجلسات المرئية المنعقدة خلال السنة الأولى من تطبيق هذه التجربة إلى 153 جلسة، وقد تم الاعتماد على تقنية المحادثة المرئية لربط المحاكمات في المحكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية، بالإضافة إلى استخدامها في الاجتماعات الدورية التي تجمع رؤساء المجالس والغرف والنواب العامين مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية والقضاة في المناطق النائية، خاصة تلك الموجودة في الجنوب والتي تبعد مسافات بعيدة عن مراكز السلطة القضائية، [1]

[1]–سهيل ادريس، المنهل " قاموس فرنسي عربي"، دار الأدب للنشر والتوزيع بيروت لبنان، 2005، ص 258، ص 1267.

تجدر الإشارة إلى أن أول تجربة لتطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر كانت في 7 أكتوبر 2015، حيث أقيمت جلسة محاكمة إلكترونية بمحكمة القليعة لقسم الجنح برئاسة القاضي عبد الرؤوف بن بوزة.

أما على المستوى الدولي، فقد كان أول تطبيق للتقاضي الإلكتروني بين الجزائر ودولة أخرى في 11 يوليو 2016، حينما تم ربط مجلس قضاء المسيلة بمجلس نانتير الفرنسي، [1].

المطلب الأول: استخدام المحادثة المرئية عن بعد

يعد استخدام المحادثة المرئية عن بعد أحد أبرز التطبيقات التكنولوجية التي دخلت النظام القضائي في الجزائر، حيث يتيح للقضاة والأطراف المعنية في القضايا التواصل والمشاركة في الجلسات القضائية عن بعد، هذه التقنية تعتبر من الأدوات الحديثة التي تساهم في تسريع الإجراءات القضائية وتسهيل الوصول إلى العدالة، خاصة في حالات الطوارئ أو خلال فترات القيود التي فرضتها الظروف الصحية العالمية، في هذا المطلب، سنتناول كيفية استخدام المحادثة المرئية عن بعد في المحاكم الجزائرية وآثارها على سير العمل القضائي.

تعتمد تقنية المحادثة المرئية عن بعد Video Conference على مصطلح مأخوذ من اللغتين الفرنسية والإنجليزية، حيث ينقسم إلى كلمتين Video :التي تعني "تلفزيوني" وتشير إلى أي جهاز ينقل الصوت والصورة عبر موجات الاتصال المختلفة، و Conférenceالتي تدل على اجتماع مجموعة من الأفراد لإجراء نقاش أو مؤتمر حول موضوع محدد، [2]

[1] https://www.youtube.com/watch?v=U_0woN30FQw

[2] –سهيل ادريس، المنهل " قاموس فرنسي عربي"، المرجع السابق، ص 258، ص 1267.

أما المفهوم الاصطلاحي، فهو يشمل الجوانب التقنية والفنية لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد باعتبارها وسيلة حديثة للاتصال [1]،والتواصل الصوتي والمرئي بين الأفراد، من خلال تبادل الإشارات أو الكتابات أو الصور أو الأصوات أو المعلومات عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو موجات الاتصال اللاسلكية أو أي أجهزة مغناطيسية كهربائية أخرى، مما يتيح الاتصال الإلكتروني الفوري بين الأطراف، [2]

وقد دخلت هذه التقنية المجال القضائي كوسيلة لتيسير إجراءات التقاضي عن بعد، مما يضمن توفير ضمانات إجرائية تعزز حسن سير العدالة، بشرط تنفيذها وفق آليات دقيقة تحافظ على حقوق أطراف النزاع، لا سيما المتهم باعتباره طرفا جوهريا في الخصومة الجزائية، حيث إن حضوره القانوني يترتب عليه انعقاد الخصومة ويضمن تحقيق أهم شروط المحاكمة العادلة، [3]

وقد رأى بعض الفقهاء المتخصصين في مجال التحقيق والمحاكمة عن بعد أن اعتماد الحضور الإلكتروني من قبل المشرع يجعله حضورا قانونيا معترفا به، مكافئا للحضور الفعلي[4] في الجلسات القضائية، ورغم الفوائد التي تقدمها هذه التقنية لمنظومة العدالة، إلا أن تطبيقها يثير إشكالات قانونية عديدة ظهرت من خلال تجارب بعض الدول، مما يتطلب دراسة دقيقة لمعالجة هذه التحديات التشريعية.

يصبح الأمر أكثر تعقيدا مقارنة بالأشخاص داخل الدولة نفسها، خاصة إذا تطلب الأمر تعاونا بين الدولة الطالبة للمساعدة والدولة التي يتواجد فيها الشخص المطلوب سماعه.

---

[1]–عادل يحي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد دراسة تحليلية تأصيلية لتقنيةVideo conference ، دار النهضة العربية، 2006، ص 25.

[2]–أنظر المادة 08 الفقرة 21 من القانون رقم 2000–03 المؤرخ 05 أوت 2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 48 الصادرة في 06 أوت 2000.

[3]– القانون رقم 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 فبراير 2015، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015.

[4]–وهذا تماشيا مع النصوص القانونية في مختلف الدول التي أخذت بنظام المحادثة المرئية عن بعد وأدخلته في منظومتها القضائية وفي مبدأ التقاضي.

ورغم أن بعض الاتفاقيات الدولية تتيح هذا النوع من التعاون القضائي، إلا أن العقبات التقنية غالبا ما تطغى على الجانب القانوني، ومن ثم، فإن تجاوز هذه العقبة يفرض على الدول التنسيق المشترك لتنظيم هذه الإجراءات في إطار قانوني دولي واضح، يتضمن تحديد الجهة المسؤولة عن إجراء الاتصال، لما لذلك من أهمية بالغة في ضمان شروط العدالة أثناء التحقيق أو المحاكمة عن بعد.

فاللجوء إلى تقنية الاتصال المرئي والمسموع يتطلب دقة في التفاصيل وضمانات قانونية واضحة، وهو ما يستوجب نقاشا هادئا ومفتوحا بين القضاة والمحامين والخبراء، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتخطي التحديات وتحقيق محاكمة عادلة عن بعد[1]..

لكن وعلى الرغم من استخدام الجهات القضائية للاتصال المرئي والمسموع، فإن هذه التقنية ما زالت عاجزة عن تجسيد المبادئ الجوهرية للمحاكمة العادلة، وعلى رأسها مبدأ شفهية الإجراءات، خاصة أثناء المحاكمة التي تبنى على المرافعات كأساس لتكوين قناعة القاضي.

وفي الواقع، فإن اعتماد القضاة على استجواب المتهمين عبر أجهزة الاتصال المرئي لا يحقق مبدأ العلنية في الغالب، كما لا يضمن تواصلا بصريا كاملا وفعالا بين جميع أطراف الدعوى، بما في ذلك الشهود والجمهور الحاضر في قاعة المحكمة أو المتصلين بها، ما يؤدي إلى خلل في شفافية الإجراءات ووضوحها، [2]

إن هذه العوائق تفرغ المحاكمة من مضمونها الحقيقي، وتحولها إلى محاكمة صورية تفتقر إلى الإحساس القضائي بوجود عدالة متحققة، كما تضعف قناعة الخصوم بجدوى

[1]–عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10،العدد 03،السنة العاشرة،سبتمبر 2018،ص67،

[2]– المرجع نفسه، ص 68.

حضورهم الافتراضي، ما يفضي في نهاية المطاف إلى محاكمة جامدة لا تنبض بروح العدل.

فالأساس الحقيقي لتحقيق العدالة يكمن في توفير الضمانات الإجرائية التي تضمن احترام مبادئ المحاكمة العادلة، وعلى رأسها العلنية والشفهية، التي لا تزال تقنيات الاتصال الحديثة عاجزة عن الوفاء بها على نحو كامل.

إن اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات التحقيق والمحاكمة لم يول الأهمية الكافية لضمانات حق الدفاع، ما أثار عدة إشكالات إجرائية، خصوصا ما يتعلق بحرية تواصل المحامي مع موكله المتهم في أي وقت، فقد أثبت الواقع العملي أن المحامين غالبا لا يمنحون فرصة الاتصال المباشر بالمتهمين، الأمر الذي ينتقص من فعالية الدفاع، كما أن التعويل الكبير على هذه التقنية خلال مراحل التحقيق والمحاكمة لا يحقق للمتهم الضمانات الكاملة في ممارسة حقه في الدفاع، سواء في إعداد دفوعه أو اختيار الطريقة المناسبة للرد على الاتهامات ومجابهة أدلة الإثبات المقدمة من النيابة العامة أو الأطراف الأخرى.

فالمتهم الذي يستجوب أو يحاكم عن بعد، تحت إشراف قاضي التحقيق أو قاضي الحكم، يكون خاضعا لرقابة مباشرة أثناء المواجهات أو جلسات الاستماع، دون أن يمنح الحرية الكاملة للتواصل مع محاميه قبل أو بعد الجلسات، وحتى في حال السماح له بالاتصال الهاتفي بمحاميه، فإن هذا النوع من الاتصال لا يضمن سريته الكاملة، ولا يحميه من احتمالات التنصت أو استراق السمع، وهو ما يعد تهديدا مباشرا لحريته، لا سيما في القضايا ذات الطابع الحساس أو الخطير.

من هنا، فإن قصر استعمال تقنية الاتصال المرئي على فترات الاستجواب أو المواجهة وتحت رقابة القضاء فقط، يعد مساسا جوهريا بحرية الاتصال بين المتهم ومحاميه، لذلك، ينبغي إتاحة الفرصة للمتهم ليتواصل مع محاميه من خلال هذه التقنية،

وفقا للضوابط القانونية التي تضمن السرية والحرية، باعتبار أن منع هذا الاتصال يشكل خرقا صارخا لحق الدفاع، وهو حق مكفول في أغلب الأنظمة القانونية الحديثة.

وإذا كان الاتصال الهاتفي وسيلة مهمة للتواصل بين المتهم ومحاميه، فإن الاتصال المرئي المسموع أكثر فاعلية، إذ يمنح المتهم شعورا بالأمان والثقة، ويتيح له الاستفادة الكاملة من توجيهات محاميه قبل مباشرة التحقيق أو المحاكمة، وهذا هو جوهر الحق في الدفاع، الذي يعد ركنا أساسيا لتحقيق محاكمة عادلة ومتوازنة، أما إذا حرم المتهم من هذه الضمانات، فإن التحقيق والمحاكمة عن بعد تفقدان معناهما ومصداقيتهما، وتبتعدان عن معايير العدالة المنشودة[1]،

تظهر معظم التشريعات في مختلف الدول نقصا في التنظيم القانوني لحضور المحامي أثناء إجراء الاستجوابات أو الاستماع إلى إفادات المتهمين أو الأطراف المدنية عبر وسائل الاتصال المرئي عن بعد، فعلى الرغم من شيوع استخدام هذه التقنية في الإجراءات القضائية، فإن القوانين غالبا ما تتجاهل أهمية ضمان وجود محامٍ إلى جانب موكله عند توجيه الاتهامات أو إجراء مواجهات قد تؤثر على حقوق الطرف المدني أو المشتبه بهم.

إن استقبال الإفادات أو التصريحات من شخص قد سبق توجيه الاتهام إليه أو تأسيس موقعه كطرف مدني في القضية، يتطلب وجود ضمانات قانونية لحضور محامٍ يدافع عن حقوقه، سواء كان المتهم أو طرفا مدنيا أو حتى مشتبها فيه، نظرا لاحتمال تحول مجريات الاستجواب إلى توجيه اتهام رسمي، كما أن استخدام تقنية الاتصال المرئي عن بعد في مثل هذه الحالات يثير مخاوف بشأن حقوق الدفاع، خصوصا عندما يواجه الشخص أسئلة مباشرة من النيابة العامة دون وجود ممثل قانوني بجانبه.

[1]– عمارة عبد الحميد، المرجع السابق، ص 68، ص 69.

أما في حالة كون الشخص المحبوس هو المطلوب سماع إفادته، فإن استخدام هذه التقنية يعقد أكثر؛ إذ يجرى الاتصال من داخل المؤسسة العقابية التي يحتجز فيها، وهنا تصبح الحاجة إلى دعم قانوني مزدوج أكثر إلحاحا: أحدهما داخل السجن لمرافقة المحامي للحبس خلال الجلسة الافتراضية وتوجيهه، والآخر في مكتب المحقق أو جلسة المحكمة أثناء تقديم المرافعات، ومن ثم، يتعين تعزيز حقوق المتهم أو الطرف المدني المحروم من الحرية من خلال تمكينه قانونيا من اختيار محامٍ بحرية وضمان حضوره في جميع مراحل الإجراءات، بما يكفل ممارسة حق الدفاع بكامل أبعاده وبشفافية تامة، [1]

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في الجزائر

مع التطورات التكنولوجية المستمرة، بدأت الجزائر في تطبيق التقاضي الإلكتروني ضمن نظامها القضائي، مما يتيح تحسين سير الإجراءات القضائية وزيادة فعاليتها، في هذا المطلب، سنتناول أبرز التطبيقات التي تم تفعيلها على مستوى المحاكم الجزائرية، والتي تشمل جوانب مختلفة مثل المحاكم والجالس القضائي، وكيفية تأثير هذه التطبيقات على تحسين العملية القضائية.

الفرع الأول: تطبيق التقاضي الالكتروني على مستوى المحاكم

يعد تطبيق التقاضي الإلكتروني على مستوى المحاكم خطوة مهمة نحو تحديث النظام القضائي في الجزائر، حيث يساهم في تسريع الإجراءات القضائية وتسهيل الوصول إلى العدالة، في هذا الفرع، سنتناول كيفية تطبيق هذه التقنية في المحاكم الجزائرية وأثرها على سير العمل القضائي.

[1]–عمارة عبد الحميد، المرجع السابق، ص 70.

تسعى الجزائر إلى تحديث إدارتها وعصرنتها من خلال تبني مشاريع متعددة، مثل بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وبطاقة الشفاء، بهدف تحسين الخدمات الإدارية وزيادة الفعالية في الإنجاز.

فيما يخص القضاء، يندرج مشروع الحكومة الإلكترونية ضمن برنامج إصلاح العدالة، حيث يظهر توجه الجزائر نحو تبني المحاكم الإلكترونية، وهو ما أكده رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضائية 2007-2008 بتاريخ 29 أكتوبر 2007، حين أشار إلى أن إصلاح العدالة ليس هدفا بحد ذاته، بل هو مرحلة ضرورية للارتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها التحولات الداخلية والخارجية، كما دعا إلى البحث عن السبل والوسائل التي تمكن العدالة من مواكبة التطورات القانونية والقضائية على الصعيدين الوطني، [1] والدولي، وفي السياق ذاته، أكد وزير العدل السابق الطيب بلعيز أن إصلاح العدالة يتطور مع تطور العلم والمعرفة والتقدم في المجال التكنولوجي.

يظل التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة والقضاء الجزائري في الانتقال من الأساليب التقليدية إلى المنظومة التقنية الحديثة هو اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح هذا الخيار ضرورة لا يمكن تجاهلها.

رغم أن الجزائر بدأت في تنفيذ مشروع المحاكم الإلكترونية، إلا أن وتيرته لا تزال بطيئة ولم تصل بعد إلى مستوى يلبي احتياجات المتقاضين، مما يجعل تطويره واستكماله أمرا ملحا.

أولا: على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة

تم وضع شبكة اتصال داخلية تربط بين المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجالس

أصبحت الإجراءات القضائية في الجزائر تعرف نوعا من التحول الرقمي، حيث بات بإمكان المحامي الطعن في القرارات والأحكام القضائية عبر مصلحة الطعون

[1]-إصلاح العدالة في الجزائر انطلق منذ 1999 ومن بين المحاور: إرساء دعائم استقلالية القضاء وتطوير المنظومة التشريعية، وترقية الموارد البشرية وعصرنة القطاع.

الموجودة على مستوى المجالس القضائية، ويقوم كاتب الضبط بتسجيل الطعن ضمن النظام الشبكي المعتمد، كما أصبح للمحامي إمكانية الاطلاع على ملف الدعوى المعروضة أمام المحكمة العليا دون الحاجة إلى الانتقال فعليا إلى مقرها، ومع ذلك، فإن هذه الشبكة لا تزال غير مكتملة، إذ لا تزال عملية إرسال المذكرات والوثائق وملف الدعوى إلى المحكمة العليا تجرى بالطريقة التقليدية بعد قيام كاتب الضبط بتجهيز الملف.

كذلك، أصبح بإمكان المحامي الاطلاع إلكترونيا على منطوق أحكام المحكمة العليا أو مجلس الدولة من خلال المجلس، وتعمل الجزائر حاليا على توسيع هذه التجربة لتشمل المحاكم الابتدائية.

ثانيا: على مستوى المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية

بناء على اتفاق تم بين نقابة المحامين ووزارة العدل الجزائرية، أصبح بإمكان المحامي الاطلاع على إجراءات الملفات القضائية عبر شبكة اتصال داخلية، دون الحاجة إلى التوجه إلى مكتب كاتب الضبط، مما يساهم في الحد من الاكتظاظ وتسريع وتيرة الإجراءات داخل المحاكم، [1]

وفي هذا الإطار، شرعت وزارة العدل في تنفيذ مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة داخلية تربط بين المجالس القضائية والمحاكم الابتدائية، وقد دخل المشروع بالفعل مرحلة التنفيذ.

ومع ذلك، فإن واقع المحاكم الجزائرية يظهر أن استخدام وسائل الإعلام الآلي لا يزال محدودا في نطاق الأعمال الروتينية كنسخ الأحكام وتسجيل البيانات على الحواسيب،

1_

*من الدول التي تعمل على تطبيق التقاضي الالكتروني وانتشار المحاكم التجارية الالكترونية السعودية حيث تعمل وزارة العدل بالاشتراك مع وزارة الاتصال وكذال الهيئة العامة للاستثمار على نشر المحاكم التجارية وتحديث إجراءات التقاضي على شبكة الانترنيت مساعد الزياني، السعودية تسرع انتشار المحاكم التجارية وتطبيق التقاضي الالكتروني الاستثمار ووزارة العدل لتحسين البيئة التنافسية مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.aawsat.com

وهو ما يستدعي العمل على استغلال هذه الأدوات بشكل أفضل من خلال ربط الأجهزة بالشبكة المعلوماتية لضمان أعلى مردودية في خدمة العدالة والتنمية، *

ومن خلال تحليل هذا الواقع، يتبين أن إنشاء محاكم إلكترونية واعتماد نظام التقاضي الإلكتروني يمكن أن يسهم في حل العديد من الإشكاليات الإدارية، إذ يمكن للمحامي رفع الدعاوى أمام مختلف الجهات القضائية دون الحاجة إلى مغادرة مكتبه، ما يوفر الوقت، ويسرع الإنجاز، ويحسن من دقة العمل، وبالتالي يدعم جهود التنمية الشاملة عبر اختصار ما كان يستغرق أياما إلى مجرد دقائق.

ومع ذلك، لا يزال التقاضي الإلكتروني يواجه تحديات حقيقية، أبرزها صعوبة التأكد من هوية المتقاضين وصحة المستندات الإلكترونية المقدمة، ولذلك، فإن نجاح هذا النظام في الجزائر يتطلب تبني آليات تقنية فعالة للتحقق من صفة الخصوم ومدى صحة الوثائق الإلكترونية، بما يضمن تفعيل نظام التقاضي الرقمي بشكل ناجع وفعال، ويمكن من إقامة محاكم إلكترونية تواكب التطورات الحديثة.

1. توسيع نطاق مشروع الحكومة الإلكترونية لضمان تطبيقه في المجال القضائي، حيث إن هذا التوسع يسهم حتما في تعزيز نظام التقاضي الإلكتروني وتفعيل المحاكم الرقمية.
2. إعداد الطلاب المستقبليين من المحامين والقضاة وكتاب الضبط من خلال إدراج موضوع التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كمادة دراسية أساسية في مناهج كليات الحقوق، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة التحولات الرقمية في العمل القضائي.
3. التركيز على تطوير العنصر البشري كركيزة أساسية لنجاح المحاكم الإلكترونية، إذ لا يمكن تحقيق أهدافها دون تأهيل الكوادر البشرية المدربة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن "استثمار الموارد المالية المحدودة في شراء أجهزة الحواسيب بلا

وجود طواقم بشرية مدربة على استخدامها بشكل فعال يعد مضيعة للجهود"، مما يستدعي توفير تدريب مستمر للكوادر القانونية والإدارية.

4. توفير البنية التحتية التكنولوجية لمكاتب المحامين، بما يشمل تجهيزها بأجهزة الحواسيب ومعدات الدعم مثل الماسحات الضوئية سكانير والكاميرات الرقمية، بالإضافة إلى الاشتراك في المنصات الإلكترونية الخاصة بالإجراءات القضائية.
5. إنشاء بوابة إلكترونية موحدة للمحاكم تقدم معلومات شاملة ومنظمة للمواطنين والمتقاضين حول حقوقهم وواجباتهم، وتفصيل الإجراءات والتدابير الواجب اتباعها عند الاستفادة من الخدمات القضائية، وستتيح هذه البوابة للمتقاضي الوصول إلى المعلومات المطلوبة من أي مكان وفي أي وقت، كما تمكنه من إرسال استفساراته عبر البريد الإلكتروني إلى الجهات المعنية.

الفرع الثاني: تطبيق التقاضي الالكتروني في سير اجراءات الدعوى

يعتبر **تطبيق التقاضي الإلكتروني في سير إجراءات الدعوى** من الخطوات الهامة التي تسهم في تسريع الفصل في القضايا وتقليل التكاليف المتعلقة بالوقت والجهد، يتيح هذا التطبيق للأطراف المعنية متابعة القضايا إلكترونيا، مما يسهم في تسهيل الإجراءات وتحسين جودتها، في هذا الفرع، سنتناول كيفية تطبيق هذه التقنية في سير الدعوى القضائية في الجزائر، وتأثيرها على كفاءة النظام القضائي.

تمر الدعوى المدنية بعدة مراحل إجرائية، تبدأ بتقديمها وتنتهي بصدور الحكم الفاصل في النزاع، ولضمان سير هذه العملية، يجب تسجيل عريضة الدعوى وسداد الرسوم القانونية المقررة، وصولا إلى إصدار القرار القضائي النهائي، وبينما كانت هذه الإجراءات تنفذ ورقيا في السابق، يتيح التطور التكنولوجي إمكانية تنفيذها إلكترونيا.

أولا: تسجيل الدعوى المدنية

تعرف الدعوى الإلكترونية بأنها إرسال عريضة الدعوى عبر وسائل رقمية إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني أو الرقم السري المخصص للمحامي، والذي يتم الحصول عليه من نقابة المحامين، كما تشمل هذه العملية تسجيل المستندات الإلكترونية الخاصة بالقضية، [1]

ولكي تقبل الدعوى الإلكترونية أمام المحكمة، يجب أن تستوفي ذات الشروط المطلوبة في الدعوى التقليدية، وهي: الصفة، المصلحة، الأهلية، إضافة إلى عدم وجود موانع قانونية تحول دون النظر فيها، وفقا لأحكام المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، [2]

أما بخصوص البيانات الواجب توفرها في الدعوى المدنية الإلكترونية، فهي مماثلة لتلك المطلوبة في الدعوى الورقية، كما حددها المشرع الجزائري في المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ولا تقبل الدعوى أمام المحكمة إلا بعد دفع الرسوم القانونية المستحقة، وفقا للمادة 17 من القانون ذاته.

وبالتزامن مع التطورات التكنولوجية، ظهر نظام الدفع الإلكتروني، الذي يتيح سداد الرسوم بواسطة وسائل متعددة، مثل: بطاقات الدفع الإلكتروني، بطاقة السحب الآلي، بطاقة الائتمان، البطاقة الذكية، والشيكات الإلكترونية، مما يسهل إجراءات التقاضي ويعزز كفاءة النظام القضائي[3].

---

[1]–القاضي محمد عصام الترساوي تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة 2013 ص67.

[2]–قانون رقم 08–09 مؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 21.

[3]–جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، 2014، ص 10.

يتجلى ذلك من الناحية الفنية في تصميم برنامج حاسوبي يرفق بملف الدعوى الإلكترونية، ويهدف إلى التأكد من استيفاء الرسوم القضائية، إذ يدخل في البرنامج بيانات تتعلق بقيمة الدعوى ونسبة الرسم الواجب دفعه، وفي حال تم دفع الرسم بشكل صحيح، تظهر إشعارات توضح قيمة الرسم المدفوع وطريقة الدفع، مما يدل على اكتمال الإجراء، أما إذا لم تدفع الرسوم، أو كانت غير مكتملة، فإن البرنامج ينبه المستخدم بوجود خلل يتعلق بالرسم.

ففي حالة عدم دفع الرسم، يصدر البرنامج إنذارا يفيد بعدم استيفاء الرسم، وإذا كان الرسم المدفوع ناقصا، يخطر القاضي أو الموظف المختص بذلك، مع تحديد القيمة الصحيحة التي يجب دفعها، ومن خلال هذا النظام الحاسوبي، تتمكن الجهات الرقابية المالية من التحقق من مدى استيفاء الرسوم القضائية وضمان دخولها إلى خزينة الدولة.

ويشتمل هذا البرنامج على قاعدة بيانات Database تتضمن معلومات مفصلة حول طريقة الدفع، وكيفية تحصيل الرسوم، وتحفظ منه نسخة في ملف الدعوى، ونسخة في وحدة التسجيل الإلكتروني القلم، ونسخة أخرى في قسم الرقابة المالية[1].

وبفضل التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن تنفيذ التبليغات القضائية عبر الإنترنت، من خلال إرسال رسائل إلكترونية إلى البريد الإلكتروني للشخص المراد تبليغه، أو عبر نشر الإعلانات والتنبيهات على الموقع الرسمي للمحكمة في حال كان محل إقامة الشخص المطلوب تبليغه غير معروف، [2]

كما يمكن الاستعانة بوسائل تكنولوجية متقدمة لتحديد موقع الشخص المطلوب تبليغه، عبر اشتراك شهري في خدمة "Google Earth" من قبل وحدة التبليغات الإلكترونية، وبذلك يمكن لطالب التبليغ أو المحامي تزويد الوحدة بصور ملتقطة عبر الأقمار الصناعية تبين عنوان الشخص، سواء من خلال Google Earth أو خدمات

[1]–القاضي حازم محمد شرعة المرجع السابق، من من 66–67.

[2]–فارس علي عمر الجرجري المرجع السابق، ص من 199–200.

مشابهة، مما يتيح لمراقبي وحدة التبليغات القضائية التأكد من تنفيذ عملية التبليغ وتوثيقها باستخدام الصور الفضائية، [1]

ثانيا: إدارة الدعوى الإلكترونية

الرابط الشبكي :هو وسيلة الاتصال التي تربط بين المدخل والمستوعب، وتتمثل في شبكة إلكترونية عالمية متصلة بشبكة داخلية محمية بأنظمة أمنية متقدمة مثل جدران الحماية Firewall ، والتي تمنع اختراق القراصنة. Hackers [2]أو الوصول غير المصرح به إلى قواعد البيانات الخاصة بالقضايا.

تبدأ المرافعة الإلكترونية عبر الإنترنت Online عندما يباشر القاضي إدارة جلسة المحكمة من خلال المنصة الرقمية، في حالة المرافعة العلنية، يكون القاضي موجودا في قاعة المحكمة أمام الجمهور، أما في المرافعات السرية، فيمكنه إدارة الجلسة من مكتبه الخاص مع منع دخول الجمهور إلى الموقع الإلكتروني، تكون قاعة المحكمة مجهزة بشاشات كبيرة متصلة بأجهزة حاسوب تتيح حضور الخصوم عن بعد، واستماع الشهود والخبراء، وتسجيل محاضر الجلسات إلكترونيا عبر أدوات رقمية[3].

ملف الدعوى الإلكتروني يتكون من قسمين:

---

[1]–القاضي حازم محمد شرعة، المرجع السابق، ص 76.

[2]–القاضي حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 71.

[3]–استعمل هذا المصطلح لأول مرة في الستينات من القرن الماضي من قبل مجموعة من الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الأمريكية، ويتمتعون بقدر عال من الكفاءة ويتفاخرون بإلمامهم بعلوم الحاسوب الآلي وبإمكانية إختراقهم الشبكات الحواسيب الآلية بجهودهم الذاتية وبدون تعليمات، أما حاليا فإن مصطلح Hackers يطلق على الشباب البالغين الذين ينتهكون بدون إذن الشبكات المعلوماتية من خلال حاسوبهم الآلي، حيث يمكن الولوج إلى الحواسيب الآتية الأخرى، وعلى نحو غير مشروع باستعمال Modem وهو جهاز له القدرة على تحويل النبضات الرقمية الى موجات إلكترونية، والتي يمكن نقلها بدورها على خط الهاتف

وللمزيد ينظر :

–J.Broad، Rising use of Computer، Network Raises Issues of Security and Law، N.Y Times Aug 26، 1983، A1، Col.

1. الجزء الأول :يتضمن عريضة الدعوى والمستندات والأدلة المصورة بواسطة جهاز الماسح الضوئي Scanner ، بالإضافة إلى جدول مواعيد الجلسات.
2. الجزء الثاني :تسجيل صوتي ومرئي لمجريات الجلسات والمرافعات يتم تخزينه تقنيا في نظام المحكمة، [1]

ثالثا: إصدار الحكم الإلكتروني :

بعد انتهاء المداولة، يعلن منطوق الحكم علنا عبر الإنترنت من خلال بث مباشر Liveللمحكمة، يظهر القاضي أو هيئة المحكمة على المنصة الإلكترونية لتلاوة الحكم، ويعتبر الطرفان مبلغين رسميا بمجرد بث الجلسة على الموقع الإلكتروني، مما يسهل على الأطراف متابعتها في أي وقت ومن أي مكان، تعتمد العديد من الأنظمة القضائية الحديثة التي تتبنى التقاضي الإلكتروني على جلسات حضورية افتراضية عبر روابط الفيديو Video Linkأو ما يعرف بـــ Video [2]Conferenceكآلية أساسية للتفاعل القضائي.

رابعا: الطعن في الأحكام الإلكترونية

يعد الطعن الإلكتروني إحدى الوسائل القانونية التي أقرها المشرع في إطار منظومة التقاضي الإلكتروني، وهو آلية لمراجعة الأحكام القضائية الإلكترونية التي قد تشوبها أخطاء، حيث يتيح للمحكوم عليه إمكانية طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بحقه من خلال إرسال عريضة الطعن عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة، وذلك ضمن المهلة القانونية المحددة، باستخدام تقنيات الحوسبة والإنترنت.

من الناحية التقنية، يمثل الطعن الإلكتروني نظاما برمجيا مدمجا في إطار التقاضي الإلكتروني الشامل، مما يسمح للمحكوم عليهم بالطعن في الأحكام القضائية الإلكترونية، سواء لتعديلها أو إلغائها، وذلك عبر تقديم عريضة الطعن الإلكتروني إلى المحكمة التي

[1]–داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت دراسة تحليلية، أطروحة الدكتوراه جامعة صلاح الدين، كلية القانون، العراق، 2012، ص 113.

[2]– حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 74.

أصدرت الحكم أو إلى المحكمة الأعلى درجة، ضمن المهلة القانونية المحددة، تتم هذه العملية من خلال رقمنة بيانات العريضة والإجراءات المرتبطة بها، بما في ذلك فترة قبول الطعن وفقا للنصوص القانونية.

يتيح هذا النظام تقديم الطعن بشكل سريع وفوري، إذ بمجرد فتح صفحة الطعن يتمكن المستخدم من ملء بيانات العريضة إلكترونيا، ليقوم البرنامج بتنظيم عملية دفع الرسوم وإجراءات التبليغ وفقا للمهلة القانونية المقررة، كما تم تزويد النظام بآلية رفض أوتوماتيكية، حيث يتم رفض أي عريضة طعن إلكتروني تقدم خارج الإطار الزمني المحدد قانونا، أو إذا كانت تفتقر إلى البيانات المطلوبة قانونا لضمان صحتها [1].

[1]– حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص 139.

المبحث الثاني: تقييم نظام التقاضي الإلكتروني

بعد استعراض واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر، يأتي دور تقييم هذا النظام للوقوف على إيجابياته وسلبياته، فضلا عن فهم آثاره على سير الإجراءات القضائية في البلاد، في هذا المبحث، سيتم التركيز على تحليل مزايا التقاضي الإلكتروني في تسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة، كما سيتم استعراض التحديات التي قد تواجهه، بما في ذلك القيود التقنية والبشرية، علاوة على ذلك، سيتم تناول آثار التقاضي الإلكتروني على النظام القضائي وما إذا كان يشكل بالفعل نقلة نوعية في تحقيق العدالة.

المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات التقاضي الالكتروني

يعد **التقاضي الإلكتروني** من الابتكارات الحديثة التي تحمل العديد من الفوائد للنظام القضائي، لكن تطبيقه يترافق مع تحديات قد تؤثر على فعاليته، في هذا المطلب، سنستعرض **الإيجابيات** التي يقدمها هذا النظام من حيث تسريع الإجراءات وتسهيل الوصول إلى العدالة، بالإضافة إلى **السلبيات** المحتملة مثل مشكلات الأمان وحاجته للبنية التحتية المتطورة، هذا التحليل سيمكننا من فهم أبعاد التقاضي الإلكتروني بشكل شامل.

يمتاز نظام التقاضي الإلكتروني بجملة من المزايا التي تسهم في توسيع نطاق اعتماده من قبل الدول، مستندا في ذلك إلى أهدافه وخصائصه التي تميزه عن غيره من أنظمة التقاضي التقليدية، وفي هذا الإطار، سيتم في **الفرع الأول** تناول أبرز الإيجابيات التي يحققها هذا النوع من التقاضي، في حين سيتم تخصيص **الفرع الثاني** لعرض أبرز سلبياته.

الفرع الأول: إيجابيات التقاضي الإلكتروني

يتميز **التقاضي الإلكتروني** بالعديد من الإيجابيات التي تعزز فعالية النظام القضائي، مثل تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف، في هذا الفرع، سنستعرض أبرز الفوائد التي يقدمها هذا النظام في تحسين كفاءة القضاء،

يعد التقاضي الإلكتروني خيارا عصريا آمنا لما يوفره من فوائد ملموسة لجميع أطراف العملية القضائية، ومن أبرز هذه الإيجابيات ما يلي:

1- التوفير في المال والجهد والوقت

يعتبر هذا الجانب من أهم مزايا التقاضي الإلكتروني، حيث يمكن القضاة والمحامين وأعوان العدالة من أداء مهامهم دون الحاجة إلى التنقل إلى مقرات المحاكم، والتي قد تكون بعيدة جغرافيا بمئات أو حتى آلاف الكيلومترات، كما هو الحال مع المحكمة العليا أو مجالس القضاء،[1] ما يخفف أعباء السفر والتنقل بشكل كبير.

2-السرعة في الإنجاز وتخفيف الأعباء

يساعد هذا النظام على تسريع وتيرة الإجراءات القضائية، مما يخفف العبء على المتقاضين وعلى الجهاز القضائي ككل،[2] من خلال تقليص آجال الفصل في القضايا وتحقيق فاعلية أكبر في الأداء.

3-الحفاظ على سرية المعلومات

يوفر التقاضي الإلكتروني مستوى عالٍ من الخصوصية والسرية في تداول ملفات القضايا، مما يقلل من احتمال تسريب المعلومات الحساسة ويضمن حمايتها من الوصول غير المصرح به، [1]

[1]-سعيدة لعموري وردة مهني مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 298.

[2]-المرجع نفسه، ص 298.

4-سهولة الوصول إلى الوثائق وتنظيمها[2].

يتيح النظام إمكانية تنظيم المستندات القضائية بشكل محكم وسهولة الرجوع إليها، ما يسهم في تحسين كفاءة العمل القضائي وسرعة التفاعل مع القضايا المعروضة.

5-تقليل الازدحام والفوضى داخل المحاكم

من خلال تقليل الحاجة للحضور المادي إلى قاعات المحاكمة، يسهم هذا النظام في خفض مستوى الازدحام الناتج عن الحضور المكثف للجمهور، وما قد يصاحبه من ضوضاء أو تصرفات غير مرغوبة تستدعي أحيانا توقيف الجلسات مؤقتا.

6-الحد من البيروقراطية وتحسين الأداء الإداري

يساهم التقاضي الإلكتروني في تقليص الإجراءات الروتينية والورقية المعقدة، مما يرفع من كفاءة أداء العاملين في الجهاز القضائي ويسهم في تطوير الإدارة القضائية، [3] .

7-رفع كفاءة المحاكم وتعزيز مصداقية الوثائق

من خلال اعتماد الوثائق والمستندات الإلكترونية التي تتمتع بدرجة عالية من الأمان والمصداقية، حيث يسهل اكتشاف أي تعديل أو تلاعب فيها، مما ينعكس إيجابا على دقة وسلامة الإجراءات القضائية، [4]

8-صون كرامة المتهمين، لاسيما في القضايا الجزائية

يسهم التقاضي الإلكتروني في حماية المتهمين من الإهانات أو الاعتداءات اللفظية التي قد يتعرضون لها من قبل بعض أفراد الجمهور أثناء نقلهم من وإلى مقر المحاكمة، حيث يعفيهم من المرور بمواقف مهينة أو الاستماع إلى عبارات جارحة تمس كرامتهم، وهي مواقف كثيرا ما تحدث في الواقع العملي.

---

[1]-سمية بوكايس، التقاضي الإلكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 115.

[2]-سعيدة لعموري، وردة مهني، المرجع السابق، ص 299.

[3]- المرجع السابق،ص298-299.

[4]-أسعد فاضل منديل، مرجع سابق، ص 10.

9-الحفاظ على الأرشيف القضائي من الضياع أو التلف

يقلل هذا النظام من المخاطر المرتبطة بالعوامل الطبيعية كارتفاع درجات الحرارة أو الفيضانات، التي قد تؤدي إلى تلف المستندات الورقية، وذلك من خلال حفظ الملفات إلكترونيا بطريقة أكثر أمانا واستدامة.

10-توفير المساحات داخل مقرات القضاء

يساعد التقاضي الإلكتروني على الاستغناء عن مساحات كبيرة كانت مخصصة لحفظ الوثائق الورقية كالأحكام والعقود والملفات المنجزة، مما يتيح إعادة استغلال هذه المساحات لأغراض أكثر نفعا داخل المؤسسات القضائية، [1]

الفرع الثاني: سلبيات التقاضي الإلكتروني

رغم الفوائد العديدة التي يقدمها التقاضي الإلكتروني، إلا أن تطبيقه قد يواجه بعض السلبيات والتحديات، مثل قضايا الأمان وحماية البيانات، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية التي قد تؤثر على الوصول إلى العدالة، في هذا الفرع، سنتناول أبرز السلبيات التي قد يترتب عليها تطبيق هذا النظام في المحاكم.

رغم ما يحققه التقاضي الإلكتروني من مزايا هامة، إلا أن تطبيقه لا يخلو من بعض العيوب التي تعود أحيانا إلى الجوانب القانونية الناظمة له، أو إلى النواحي التقنية المستخدمة في تفعيله، ومن أبرز هذه السلبيات ما يلي:

1- هشاشة النظام التقني واحتمال فقدان البيانات

تتمثل إحدى أبرز التحديات في إمكانية فقدان الملفات أو تلفها، سواء نتيجة لأعطال فنية كتعطل الأجهزة، أو بسبب أخطاء بشرية غير مقصودة، أو التعرض للفيروسات

[1]-سعيدة العموري وردة مهني، مرجع سابق، ص 298-299.

الإلكترونية، أو بفعل عمليات قرصنة واختراق تستهدف النيل من نظام الأمان، وقد يتمكن المخترقون من الوصول إلى بيانات حساسة والتلاعب بها، سواء بالتعديل أو التعطيل أو حتى الإخفاء، وهو ما يشكل تهديدا جديا رغم وجود ضمانات قانونية للأمن الرقمي نص عليها المشرع الجزائري، [1]

2-التعدي على ضمانات المحاكمة العادلة يعد هذا من أبرز السلبيات المرتبطة بالنظام القضائي الإلكتروني، حيث يرى البعض أن استخدام الوسائل الرقمية في التقاضي قد يؤدي إلى تهميش روح القانون، وبالتالي حرمان المتقاضين من مبادئ أساسية في المحاكمة العادلة مثل الشفافية والحضور المباشر والقدرة على مواجهة الخصوم مباشرة، [2]

3- صعوبة عرض الأدلة المادية مباشرة على المتهم مثل المعروضات المسروقات، الأسلحة، أو المضبوطات الأخرى، مما يضعف من قدرة الدفاع على إقناع القاضي بأهمية هذه الأدلة في بناء موقف المتهم، نظرا لغياب المعاينة البصرية المباشرة التي تتيح تقييم الأدلة في الواقع[3] .

4- عدم إمكانية تطبيق التقاضي عن بعد في كل الحالات خاصة تلك التي تتطلب إجراء معاينات ميدانية أو خبرات رسمية من قبل الجهات المختصة، حيث لا يمكن للتقنيات الرقمية تعويض الحاجة إلى الفحص المادي أو المعاينة المكانية الدقيقة في بعض القضايا.

5- تحديات إدارة جلسات المحاكمة عن بعد من قبل القاضي ففي الجلسات الحضورية التقليدية، يمتلك القاضي سلطة فرض النظام وإخراج المخالفين أو اتخاذ إجراءات ردعية بحقهم، بينما يواجه صعوبة أكبر في ضبط سير الجلسة الافتراضية أو مواجهة الانتهاكات التي تحدث عبر المنصة الإلكترونية، [4]

---

[1]-المرجع نفسه، ص 299.

[2]-منال رواق ياسين جبيري، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 161.

[3]-سعيدة لعموري وردة مهني، مرجع سابق، ص 301.

[4]-المرجع نفسه، ص 301.

6- النقص في البنية التحتية التقنية والأمن السيبراني الكافي لتأمين سرية البيانات والمعلومات القضائية، بالإضافة إلى ضعف جودة الاتصال في بعض المناطق أو الحالات، مما يهدد خصوصية الإجراءات ويزيد خطر الاختراق أو التلاعب بالبيانات

7- صعوبة تأكيد وصول الإشعارات الإلكترونية إلى الأطراف فالنظام التقليدي يعاني من تحديات في تحديد هوية المبلغ إليه بدقة، فكيف الحال في الإشعارات الإلكترونية التي تتطلب وجود عنوان إلكتروني مؤكد لكل شخص؟ كما يصعب التحقق من استلام الشخص للعريضة أو القرار القضائي أو دعوة الحضور، مما يؤثر على حساب الآجال القانونية كاستئناف الحكم أو تنفيذه.

8- الأثر الصحي السلبي على المستخدمي نتيجة للاعتماد المفرط على الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف، حيث يتعرض المستخدمون لأعراض صحية مثل إجهاد العينين، الصداع، الأرق، واضطرابات نفسية كالقلق، بسبب الإشعاع المنبعث من الشاشات وفترات الاستخدام الطويلة، مما يهدد صحتهم على المدى الطويل[1] .

المطلب الثاني: آثار التقاضي الالكتروني وعوائقه

يعد **التقاضي الإلكتروني** من أبرز التحولات التي شهدها النظام القضائي، إلا أن تطبيقه يترافق مع آثار إيجابية وسلبية تؤثر على سير العمل القضائي، في هذا المطلب، سنتناول **الآثار** التي يتركها هذا النظام على النظام القضائي بشكل عام، بالإضافة إلى **المعيقات** التي قد تعترض تنفيذ التقاضي الإلكتروني بشكل كامل، مثل التحديات التقنية والبشرية.

[1]-بن ذيب ليلة، مرجع سابق، ص 300-301.

الفرع الأول: آثار التقاضي الالكتروني

يؤثر **التقاضي الإلكتروني** بشكل كبير على سير العمل القضائي، حيث يساهم في تسريع الإجراءات وتعزيز الشفافية، في هذا الفرع، سنتناول أبرز الآثار الإيجابية التي يحدثها تطبيق هذا النظام في المحاكم.

تتجلى آثار التقاضي الالكتروني فيما يلي:

- الاستغناء عن المستندات الورقية واستبدالها بالمحررات الإلكترونية، مما يسهل تبادل المذكرات والوثائق عبر الإنترنت ويساهم في تسريع إجراءات التقاضي.
- تصنيف القضايا بطريقة تسهل تداولها وحفظها آليا، مما يقلل الحاجة إلى مساحات التخزين داخل المحاكم، ويساهم في الحد من فقدان الملفات أو تخزينها عشوائيا، الأمر الذي يعزز الكفاءة الإدارية والقضائية.
- تعزيز دقة وكفاءة أمن المعلومات لحماية كافة المحررات الإلكترونية المتعلقة بالدعوى، بدءا من عريضة الدعوى والسجلات، مرورا بمحاضر الجلسات وكافة الوثائق القانونية التي تثبت الحقوق.
- تقليل الجهد الذي يبذله القضاة في تهدئة الخصوم وتوضيح إجراءات المحكمة، خاصة في الحالات التي يتولى فيها المتقاضي دعواه دون الاستعانة بمحامٍ.
- الحد من الجزاءات الإدارية المفروضة على المتقاضين أو موظفي المحكمة بسبب تأخر إرسال أو استقبال المستندات.
- تخفيف حدة النزاعات بين الخصوم، لا سيما في القضايا المالية الكبرى والقضايا الأسرية.
- توثيق الدعاوى والدفوع والطلبات بشكل إلكتروني دقيق، دون تدخل كتاب الضبط في تعديل أو اختزال محتواها، مما يضمن وضوح القضية ويساعد في الوصول إلى حكم عادل.

- الحد من استغلال الأعذار غير المبررة لكسب الوقت من قبل الخصوم المماطلين، من خلال سرعة الاطلاع على المذكرات المتبادلة إلكترونيا.
- تسهيل فحص القضايا وتمكين إدارات التفتيش ومحاكم الاستئناف والنقض من الوصول إلى الملفات الإلكترونية دون الحاجة إلى تكاليف مالية أو إجراءات بريدية، ما يساهم في تقليل تأجيل الدعاوى ويحقق مصالح أطراف النزاع.
- تجاوز العيوب المرتبطة بالخط اليدوي في المستندات الورقية وصعوبة قراءتها، خاصة من قبل الكتبة وأمناء السر، الذين قد يكونون من ذوي المؤهلات المتوسطة ويواجهون تحديات في الكتابة بشكل واضح ودقيق.
- توفير الطمأنينة للأطراف بأن إفادات الخصوم أو الشهود قد تم تسجيلها إلكترونيا في محضر الجلسة، مع إمكانية الاطلاع عليها في أي وقت لتأكيد دقتها.
- تسهيل مهمة القاضي في مراجعة الطلبات والدفوع القانونية، حيث يمكنه النظام الإلكتروني من الوصول الفوري إلى جميع المستندات والمرفقات دون عناء تفسير أو فك رموز المحاضر الورقية التقليدية، مما يسهم في الإجابة على النقاط القانونية بسلاسة.
- إمكانية الوصول الفوري إلى معلومات القضية إلكترونيا، سواء عبر تصفح ملف الدعوى الرقمي أو التواصل المباشر مع الموظفين المختصين، مما يتيح تتبع إجراءات القضية ومعرفة مراحل سيرها بدقة.
- خفض تكاليف التنقل والنقل، إذ إن نقل البيانات والمعلومات عبر المنصات الإلكترونية أقل تكلفة مقارنة بالطرق التقليدية مثل البريد العادي أو النقل اليدوي للمستندات.

- تسهيل الوصول إلى المعلومات عبر التخزين الإلكتروني، حيث تسجل البيانات على وسائط رقمية مثل السيرفرات أو السحابة الإلكترونية مما يسرع عملية البحث واسترجاع المعلومات عند الحاجة.
- تقليل الأخطاء والالتباسات والغموض في التعاملات القضائية، نظرا لدقة تسجيل البيانات إلكترونيا وتنظيمها في قواعد معلومات موحدة.
- تعزيز الخصوصية والأمان في الاتصالات الإلكترونية، حيث تتفوق أنظمة الحماية الرقمية مثل التشفير وتعدد طبقات المصادقة على وسائل الاتصال التقليدية، مما يحد من احتمالات اختراق البيانات أو دخول غير المصرح لهم.
- توفير الوقت والجهد، إذ يسمح النظام الإلكتروني بنقل الرسائل والمعلومات بسرعة تفوق الوسائل التقليدية بكثير، مما يسرع الإجراءات ويقلل من الوقت المهدر.

الفرع الثاني: معيقات التقاضي الالكتروني

رغم الفوائد التي يقدمها **التقاضي الإلكتروني**، إلا أنه يواجه بعض **المعيقات** التي قد تعيق تنفيذه بشكل كامل، مثل قضايا الأمان، ضعف البنية التحتية التقنية، والتحديات القانونية، في هذا الفرع، سنتناول أبرز المعيقات التي قد تقف أمام تطبيق التقاضي الإلكتروني بشكل فعال.

أولا: العوائق القانونية:

تعد العوائق التي تواجه تطور العمل القضائي في ظل استخدام الوسائل التقنية الحديثة متعددة ومتداخلة، ومن أبرزها:

في المقام الأول، تبرز **الصعوبات التشريعية**، حيث لا تزال العديد من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية تفتقر إلى النصوص الكافية التي تنظم إجراءات التقاضي عن

بعد، وتحدد آليات تطبيقه، وحجية الأحكام التي تصدر في إطاره، [1] ويترتب على هذا النقص التشريعي ظهور إشكاليات تتعلق بمدى إمكانية التحقق من هوية المتقاضين، وصحة وسلامة المستندات الإلكترونية المقدمة، فضلا عن الصعوبات المرتبطة بتكييف النصوص القانونية التقليدية مع متطلبات وآليات التقاضي الإلكتروني، [2]

ومن جهة أخرى، نجد **نقص الخبرة البشرية** المتخصصة، حيث يعد غياب الكفاءات الفنية المدربة على استخدام النظم الإلكترونية الحديثة أحد المعوقات الرئيسية، فهذه الكفاءات مطلوبة لتشغيل الأجهزة والبرمجيات المعتمدة في المحاكم الإلكترونية، كما أن القضاة وموظفي العدالة والمحامين أنفسهم بحاجة إلى تأهيل مستمر من خلال دورات متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونظم الاتصالات، وتصميم المواقع الإلكترونية، ويتطلب الأمر كذلك توفير تجهيزات مكتبية متطورة تواكب متطلبات تسجيل الدعاوى إلكترونيا ومتابعتها والفصل فيها عن بعد. [3]

ومن الإشكاليات الجوهرية التي تطرح أيضا، **مسألة قناعة القاضي بالأدلة الإلكترونية**، ومدى قبوله لرسالة إلكترونية أو مستند رقمي كوسيلة إثبات كافية للفصل في النزاع، إذ إن الإشكال لا يكمن فقط في مدى جواز قبول هذه الأدلة، بل في مدى مصداقيتها، وقدرتها على التعبير عن الحقيقة القضائية، فكيف يمكن للقاضي أن يستند إلى قناعته الوجدانية عندما تكون الأدلة المعروضة عليه ذات طبيعة رقمية يصعب التأكد من مصدرها أو من عدم تعرضها للتلاعب الحاسب الآلي وما يقوم به من تحليل للبيانات المخزنة لإعطاء الحكم.

---

[1]–هادي حسين الكعبي نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص 306.

[2]–بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 21.

[3]–قصي مجبل شئون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 18، العدد 35، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان العراق 2019، ص 319.

فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الإلكتروني:

يعد نظام الإثبات ركيزة أساسية في التقاضي والمحاكمة، فلا يمكن إقامة دعوى قضائية إلا لحق قابل للإثبات، و هذه الأهمية، عمل المشرع الجزائري على تحديث قواعد الإثبات لتواكب التطور التكنولوجي، من خلال إصدار القانون رقم 15-04[1] الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ويعد هذا القانون خطوة هامة؛ إذ يساوي بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع التقليدي من حيث القيمة القانونية والإثباتية .

ومع ذلك، ينتقد هذا القانون بعدة نقاط:

1. غياب تحديد مجال تطبيقه :لم يحدد المشرع الجزائري أنواع المعاملات التي يقبل فيها التوقيع الإلكتروني أو تلك التي يستثنى تطبيقه عليها، وهو ما يخالف تشريعات بعض الدول العربية مثل البحرين والأردن والمملكة العربية السعودية التي استثمرت مسائل الأحوال الشخصية والمعاملات التي تتطلب صيغة رسمية قانونية.
2. التأخر في التطبيق العملي :بسبب عدم تنصيب البنية التحتية اللازمة مثل أجهزة التصديق الإلكتروني وعدم كفاية النصوص القانونية لردع الجرائم المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني.
3. تأثير التذبذب في استخدام التوقيع الإلكتروني على التقاضي الإلكتروني :نظرا لدوره المحوري في إثبات صحة المستندات والإجراءات القضائية.

أما فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني:

سعت الجزائر إلى مواكبة التطور التكنولوجي في مجال المعاملات المالية، من خلال تعديل القانون التجاري عام 2005 القانون رقم 05-02 [2]، خصوصا المادة 414

[1]-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، جر العدد 6 الصادر سنة 2015.

[2]-القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 معدل ومتمم للأمر رقم 75-5 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، ج و العدد 11 الصادر سنة 2015.

منه، ثم تطورت التشريعات لاحقا حتى وصلت إلى قانون المالية لسنة 2020 المادة 111 [1] لكن هذه الجهود تظل دون المستوى المطلوب، حيث:

- غياب نظام قانوني موحد :تفتقر الجزائر إلى إطار قانوني شامل ينظم أحكام الدفع الإلكتروني ويجمع بين التشريعات المتناثرة،
- نقص البنية التحتية التقنية :ضعف ثقافة المجتمع حول الدفع الإلكتروني وعدم توفر ماكينات الدفع الكافية.
- التحديات التقنية والثقافية :تدني جودة الإنترنت أو انعدامه في بعض المناطق، إلى جانب الارتياب الشعبي تجاه وسائل الدفع الرقمية و preference التعامل النقدي.[2].

كل هذه العوائق أدت إلى فجوة بين الخطط التنموية والواقع العملي، مما جعل تعميم الدفع الإلكتروني يسير ببطء، ففي حين كان مخططا لتعميمه بشكل كامل بحلول ديسمبر 2020، صدر قانون المالية لسنة 2021 المادة 146 ليؤجل هذا التعميم حتى نهاية ديسمبر 2021[3].

ثانيا: العوائق المادية والتقنية:

يشكل العائق التقني أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، حيث يؤدي إلى تعطيل سير الإجراءات القضائية، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمة العمومية، فبدلا من أن يكون التقاضي الإلكتروني وسيلة لتقديم خدمة سريعة وفعالة، قد يتحول إلى عائق يعوق سير العمل القضائي، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها إجراء المحاكمة المرئية.

---

[1]–القانون رقم 19–14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر العدد 18 الصادر سنة 2019.

[2]–بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر، المرجع السابق، ص، 21.

[3]–القانون رقم 20–16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر العدد 83 الصادر سنة 2020.

أولى العقبات تتمثل في ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية، حيث تعاني الجزائر من تذبذب كبير في خدمات الإنترنت وانقطاعها المتكرر، مما يؤثر مباشرة على التقاضي الإلكتروني ويؤدي إلى تعطيله، هذا الأمر ينعكس سلبا على سير العمل القضائي، إذ قد يتم تأجيل الفصل في القضايا إلى حين إعادة ترتيب المحاكمة عن بعد، [1]، كما أن ضعف الشبكة يعرقل التواصل بين المحامين والمحبوسين داخل المؤسسات العقابية، وغالبا ما يؤجل النظر في الملفات لهذا السبب، إضافة إلى محدودية انتشار الإنترنت في المناطق النائية، ما يجعل رفع الدعاوى إلكترونيا أمرا غير متاح، وهو ما يستوجب تطوير شبكة الاتصالات، وهي مسؤولية تقع على عاتق وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات.

إلى جانب ذلك، هناك تحديات تتعلق بضعف الإمكانيات التقنية وانتشار الأمية الإلكترونية، مما يعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية ويحد من الاستخدام الفعال لآليات التقاضي الإلكتروني، وهو ما يجعل من الصعب التخلي عن النموذج التقليدي للإدارة القضائية، كما تبرز تحديات أخرى مرتبطة بانتشار الفيروسات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى تلف الملفات الرقمية، إضافة إلى أعمال القرصنة ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية، الأمر الذي يستدعي توفير أنظمة حماية تقنية فعالة لضمان سلامة التقاضي الإلكتروني وصد أي خروقات يمكن أن تهدد نزاهته[2].

[1]–بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر، المرجع نفسه، ص 23.

[2]–ماجد أحمد صالح العدوان التقاضي الإداري الالكتروني في النظام القانوني الأردني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، جامعة العين الإمارات العربية المتحدة، ع.4، 2020، ص 92.

خلاصة:

لقد تناول هذا الفصل واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مع التركيز على التطبيقات المختلفة لهذا النظام في المحاكم الجزائرية، من خلال استعراض استخدام المحادثة المرئية عن بعد وتطبيقات التقاضي الإلكتروني في سير إجراءات الدعوى، تبين أهمية هذه التقنيات في تسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة بطريقة أكثر كفاءة.

كما تم تحليل إيجابيات وسلبيات هذا النظام، حيث أظهرت الإيجابيات مثل تسريع العمل وتقليل التكاليف، في حين تم التعرف على السلبيات مثل تحديات الأمان والفجوة الرقمية، بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض الآثار التي يتركها التقاضي الإلكتروني على النظام القضائي الجزائري، إلى جانب المعيقات التي قد تعترض تنفيذه بشكل كامل، مثل محدودية البنية التحتية وحاجته إلى تدريب الكوادر البشرية.

ختاما، يبرز التقاضي الإلكتروني كخطوة نحو تطوير النظام القضائي في الجزائر، رغم ما يواجهه من تحديات وصعوبات، إلا أنه يبشر بمستقبل واعد إذا ما تم تذليل هذه العوائق.

خاتمة:

خاتمة:.....

في ظل الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي المتسارع، بات من الضروري لمرفق العدالة أن يواكب هذه المستجدات ليتمكن من تقديم خدمة قضائية عادلة، سريعة وفعالة تليق بحقوق الإنسان وتحترم كرامته، لقد أصبح التقاضي الإلكتروني خيارا استراتيجيا لا غنى عنه في تحديث النظام القضائي وضمان وصول المواطنين إلى العدالة دون معيقات جغرافية أو زمنية.

النتائج:

- ساهم التقاضي الإلكتروني في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، مما أدى إلى ترشيد النفقات وتحسين البيئة القانونية.
- أسهم التقاضي الإلكتروني في تبسيط الإجراءات القضائية وتسريع وتيرة معالجة القضايا، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في مرفق العدالة.
- أظهرت التجربة الحاجة إلى تحديث مستمر للتشريعات والتقنيات لمواكبة سرعة التطور الرقمي وحماية النظام من الجرائم الإلكترونية.
- هناك تحديات ملموسة تواجه التطبيق الكامل للتقاضي الإلكتروني، منها ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الأطر التشريعية المنظمة، بالإضافة إلى محدودية تأهيل الموارد البشرية.
- عزز التقاضي الإلكتروني إمكانية الوصول إلى العدالة، خاصة للفئات الضعيفة أو المقيمة في المناطق النائية، مما يحقق مبدأ المساواة أمام القانون.

التوصيات:

- تطوير برامج تدريبية مستمرة للقضاة وأعوان العدالة لتأهيلهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تعزيز البنية التحتية التقنية في المحاكم وربطها بشبكات آمنة وفعالة.

- وضع إطار قانوني شامل ومنظم لإجراءات التقاضي الإلكتروني، يضمن حماية الحقوق ويواكب التطورات التقنية.

- إن نجاح التقاضي الإلكتروني لا يقتصر على الجانب التقني فقط، بل يتطلب إرادة قانونية وإنسانية حقيقية لتطوير منظومة العدالة بما يخدم الإنسان ويحفظ حقوقه وكرامته في عصر المعلومات.

- إدراج موضوعات الرقمنة والتقاضي الإلكتروني ضمن المناهج الدراسية لكليات الحقوق لتجهيز الأجيال القادمة.

- تشجيع البحث العلمي في مجال العدالة الرقمية لتطوير آليات جديدة تلبي احتياجات المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية

1-الأوامر

- الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، الموافق عليه بالقانون رقم 20-14 بتاريخ 22 أكتوبر 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
- الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

2-القوانين

- القانون رقم 09/04 المؤرخ في 5 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة.
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

3-المراسيم

- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فيفري 2002، الجريدة الرسمية عدد 9.

ثانيا: الكتب

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.
- أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني – استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة، 2014.

- أشرف جودة محمد محمود المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون العدد 35، الجزء الثالث، 2020.
- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، السنة 2020.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- سهيل إدريس، المنهل – قاموس فرنسي عربي، دار الأدب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.
- عبد الحق كوريتي، التحكيم الإلكتروني كآلية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2017.
- عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني: ماهيته، إجراءاته، آلياته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2012.
- محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- **الدكتوراه**

– زيدان محمد، الإجراءات الاستعجالية في ظل أحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية 08/09، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 01، 2016.

– محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم المرافعات، 2019.

ب. الماجستير/الماستر

- عيسات إبتسام، النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، 2017/2016.

رابعا: المقالات العلمية المجلات

- حايطي فاطيمة، الحماية الإجرائية للحق في الخصوصية الرقمية في مواجهة الجريمة المعلوماتية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس المجلد: 07، العدد: 02، المدية الجزائر،2021.

- هدى عبدلي الكعابي، محمد الجراوي، "التقاضي عن بعد"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2016.

- هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم الكرعاوي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثامنة، العدد الأول، 2016.

- ترجمان نسيمة، "آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس المدية، المجلد 5، العدد 2، 2019.

- ليلى عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، العدد 13، فيفري 2016.
- بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، "التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 6، العدد 2، 2021.
- عطار نسيمة، "رهانات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 6، 2016.
- زبان محمد، "التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة – جائحة كورونا أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، المجلد 58، العدد 2، 2021.
- زعزوعة نجاة بن قلة ليلى المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021

خامسا: المصادر الإلكترونية

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقمRES/A51/162 ، منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
- القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، موقع :UNCITRAL https://www.uncitral.org
- ناصر بن زيد بن داود، "حوسبة التقاضي – المحكمة الإلكترونية"، موقع مركز الدراسات القضائية التخصصيwww.cojss.com :

- جمال عبد الله، "المحكمة الإلكترونية"، مداخلة بالمؤتمر الدولي، بيروت 2018. الرابط غير مكتمل في المصدر
- رابط YouTube :

https://www.youtube.com/watch?v=U_0woN30FQw

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة..... 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتقاضي الالكتروني

تمهيد:..... 7

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني..... 8

المطلب الأول: تعريف التقاضي الالكتروني..... 8

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتقاضي الالكتروني..... 13

المبحث الثاني: مبررات ومقومات التقاضي الالكتروني..... 21

المطلب الأول: مبررات الاتجاه المؤيد لفكره التقاضي الالكتروني..... 21

المطلب الثاني: مقومات التقاضي الالكتروني..... 24

الفصل الثاني: واقع وافاق التقاضي الالكتروني في الجزائر

المبحث الأول: واقع التقاضي الالكتروني في الجزائر..... 38

المطلب الأول: استخدام المحادثة المرئية عن بعد..... 39

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في الجزائر..... 44

المبحث الثاني: تقييم نظام التقاضي الإلكتروني..... 54

المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات التقاضي الالكتروني..... 54

المطلب الثاني: آثار التقاضي الالكتروني وعوائقه..... 59

خاتمة:..... 68

قائمة المصادر والمراجع..... 71

فهرس المحتويات 77

ملخص

شهد المجال القضائي تأثيرا مباشرا للتطور التكنولوجي والثورة الرقمية، حيث واكب هذه التحولات باعتماد الرقمنة والانخراط في مسارها من خلال تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، الذي يعد من أبرز آلياتها. ويفترض أن يسهم هذا النظام في تعزيز الضمانات القضائية من خلال تسريع معالجة القضايا والبت فيها، وتسهيل الولوج إلى العدالة، وتبسيط الإجراءات. وقد بادر المشرع الجزائري إلى إقرار مشروع رقمنة قطاع العدالة في هذا السياق. غير أن الواقع العملي كشف عن جملة من الصعوبات التي تعترض تجسيد هذا التحول، إذ لا يعني اعتماد الإدارة الإلكترونية أن التنفيذ سيتم بسلاسة، بل تواجهه عراقيل متعددة يمكن تصنيفها إلى إشكالات قانونية، وأخرى تتعلق بالعنصر البشري، بالإضافة إلى معوقات مادية.

الكلمات المفتاحية :التقاضي الإلكتروني، رقمنة العدالة، العدالة الرقمية، التحديات الإلكترونية، معوقات التقاضي الإلكتروني.

Abstract

The judicial sector has been directly impacted by technological advancement and the digital revolution. It has kept pace with these developments by adopting digitization, most notably through the implementation of electronic litigation, which is considered one of its main mechanisms. This system is expected to enhance judicial safeguards by accelerating case processing and resolution, facilitating access to justice, and simplifying procedures. In this context, the Algerian legislator initiated a project to digitize the justice sector. However, practical reality has revealed a number of challenges hindering this transformation. The adoption of electronic administration does not necessarily imply smooth implementation, as several obstacles arise—these can be categorized into legal issues, human resource-related challenges, and material constraints.

Keywords: Electronic litigation, justice digitization, digital justice, electronic challenges, obstacles to electronic litigation.